Distribution: Restricted
Original: English

EB 2003/80/R. 20
البند 10(ب) من جدول الأعمال

12 November 2003
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثمانون

روما، 17–18 ديسمبر/كانون الأول 2003

جمهورية كولومبيا

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

جدول المحتويات

معادلات العملة		**iii**
الموازين والمقاييس		**iii**
خريطة البلد: مواقع العمليات الممولة من الصندوق		**iv**
استعراض عام لحافظة الصندوق		**v**
موجز تنفيذي		**vi**
أولا –	**المقدمة**	**1**
ثانيا –	**الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي**	**2**
	ألف – الخلفية الاقتصادية للبلد	2
	باء – القطاع الزراعي	3
	جيم – الفقر الريفي	5
	دال – صعوبات وفرص الحد من الفقر الريفي	7
	هاء – الاستراتيجية الوطنية والحد من الفقر	8
ثالثا –	**الدروس المستفادة من تجارب الصندوق في البلد**	**10**
رابعا –	**الإطار الاستراتيجي للصندوق**	**12**
	ألف – الإطار الاستراتيجي للصندوق والنهج المقترحة	12
	باء – أهم فرص الابتكار وتنفيذ المشروع	13
	جيم – إمكانات الوصول إلى المستفيدين والشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص	16
	دال – فرص الارتباط مع الجهات المانحة والمؤسسات الأخرى	16
	هاء – مجالات الحوار حول السياسات	17
	واو – مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة	18
	زاي – إطار الإقراض المؤقت وبرنامج العمل الدائر	19

APPENDIXES **الذيـــول**

الصفحة

1 **I. COUNTRY DATA**

الأول – البيانات القطرية

2 **II. LOGICAL FRAMEWORK**

الثاني – الإطار المنطقي

3 **III. STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS**

الثالث – تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات

5 **IV. IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME**

الرابع – توجهات الصندوق وعلاقتها بالبرنامج القطري المقترح

6 **V. ACTIVIDADES EN CURSO Y PREVISTAS DE OTRAS ASOCIACIONES EN EL DESARROLLO (ONGOING AND PLANNED ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT)**

الخامس – أنشطة الشركاء الآخرين في مجال التنمية الحالية والمقررة

معادلات العملة

وحدة العملة	=	بيزو كولومبي
1.00 دولار أمريكي	=	2 800 بيزو كولومبي
100 بيزو كولومبي	=	0.036 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلو غرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية كولومبيا

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة البلد: مواقع العمليات الممولة من الصندوق

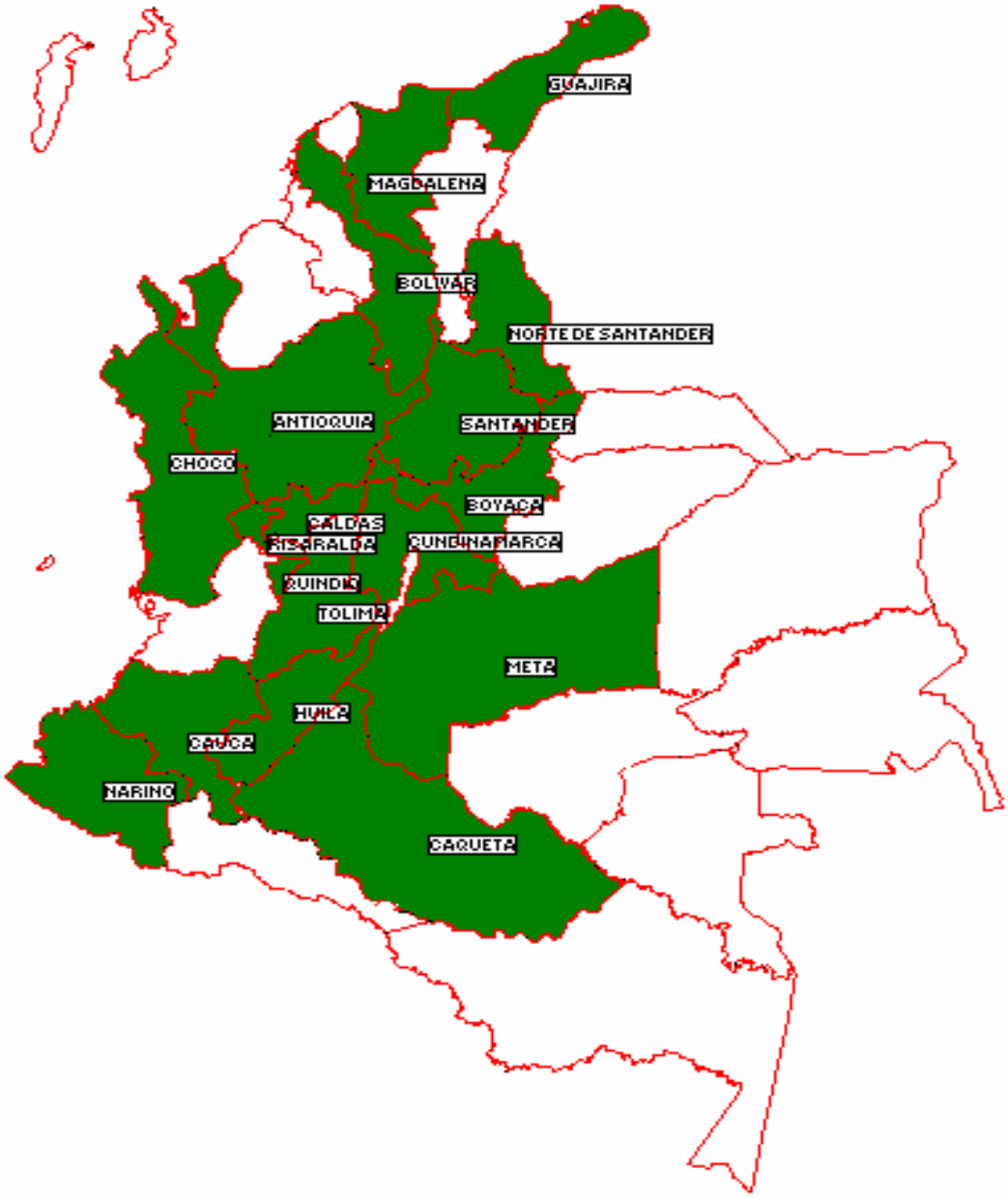

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

استعراض عام لحافظة الصندوق

الإقليم: أمريكا اللاتينية والكاريبي

البلد: كولومبيا

اسم المشروع	المؤسسة التي تعود إليها المبادرة	المؤسسة المتعاونة	شروط الإقراض	تاريخ إقرار المجلس	نفاذ مفعول القرض	تاريخ الإقفال الحالي	رقم القرض/المنحة	العملة	اعتماد مبلغ القرض/المنحة	الصرف (% من المبلغ المعتمد)
مشروع التنمية الريفية – أروكا الثاني	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	I	81/12/17	82/09/22	89/07/31	L - I - 87 - CO	حقوق سحب خاصة	6 800 000	%89.3
مشروع التنمية الريفية المتكاملة في بوياكا – سانتاندير	الصندوق	مؤسسة الأنديز للتنمية	O	87/04/29		93/12/31	L - I - 204 - CO	حقوق سحب خاصة	7 150 000	
برنامج تطوير المشروعات الريفية الفردية الصغيرة	الصندوق	مؤسسة الأنديز للتنمية	O	96/09/11	97/06/30	05/06/30	L - I - 426 - CO	حقوق سحب خاصة	11 000 000	%34.8

موجز تنفيذي

1 – كولومبيا هي خامس أكبر بلد في أمريكا اللاتينية. ويبلغ مجموع مساحتها 1.1 مليون كم^2. ويقدر مجموع عدد سكانها بنحو 43.8 مليون نسمة، ويبلغ متوسط نسبة النمو السكاني السنوي فيها 1.9 في المائة. ويمثل سكان المناطق الريفية ما يقرب من 28% من مجموع عدد السكان. ويتسم الاقتصاد في كولومبيا بتنوعه الكبير كما كشف عن نمو سليم على مر العقود وحتى منتصف تسعينات القرن الفائت. على أن استمرار العنف السياسي في كثير من المناطق الريفية قد عرقل النشاط الاقتصادي وأثر سلبا على النمو الاقتصادي وإمكانية التنمية الاجتماعية في البلد. وإضافة إلى ذلك فإن ما حدث في عام 1990 من الأخذ بمجموعة عريضة من السياسات الاقتصادية والإصلاحات المؤسسية، مثل تحرير التجارة، والخصخصة وإصلاح البنوك والقطاع العام، كان له أثره السلبي على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في البلد، وهو ما أفضى على وجه الخصوص إلى تفشي البطالة (ولاسيما في قطاع الريف).

2 – ويمثل سكان المناطق الريفية زهاء 2.4 مليون أسرة. ويعتمد اليوم 43% من سكان الريف على الأنشطة الزراعية للحصول على الدخل والعمل مقارنة بنسبة بلغت 80% في عام 1965. وتنوع الأسر الريفية في كولومبيا مصادر دخلها وتعمل على تقليل ما تتعرض له من مخاطر قدر المستطاع عن طريق ابتكار مجموعة من الأنشطة المتعددة، منها العمل المدفوع الأجر والمشاريع الصغيرة (صناعة الخزف، والسياحة، والأغذية وما إلى ذلك). ولم يعد *فقراء الريف* يمثلون في العادة صغار المزارعين الذين يسعون إلى زيادة إنتاجية المحاصيل، ولكنهم ينتمون حاليا في أغلب الأحيان إلى هيكل أسري يعتمد على المشاريع الصغيرة وتتنوع اهتماماتهم بأسواق الموارد والمنتجات والخدمات.

3 – ويؤثر الفقر على نسبة كبيرة من سكان كولومبيا. وتبين المؤشرات أن دخل 60% من مجموع السكان في عام 2000 كان دون خط الفقر. ويمثل فقراء المناطق الحضرية 51% من مجموع سكان الحضر. ويعاني 83% من السكان في المناطق الريفية من الفقر. وتدل هذه الأرقام على أن نحو 26.6 مليون شخص يعانون من الفقر. ويبلغ مجموع الفقراء في المدن زهاء 15.6 مليون شخص. ويمثل الفقراء الريفيون زهاء 10.6 مليون شخص (قرابة 2 مليون أسرة). ويرزح 23.4% من مجموع السكان تحت وطأة الفقر المدقع. ولئن كانت هذه الظاهرة لا تؤثر إلا على 16% من سكان المناطق الحضرية فإنها تصل إلى نحو 44% من سكان الريف حيث يعيش ما يربو على نصف فقراء الريف تحت وطأة الحرمان.

4 – وبلغت البطالة في المناطق الريفية 11.5% في عام 2002، في حين لم يتجاوز هذا الرقم 4.5% في عام 1994. وتزداد كثيرا معدلات البطالة في المناطق الريفية بين النساء (19%) عما هي عليه بين الرجال (5.2%) وفقا لبيانات عام 2000. وتتركز البطالة بين أشد مجموعات السكان فقرا. ويرجع تدني الأداء الاقتصادي الشامل في المناطق الريفية أثناء العقد الأخير إلى عوامل داخلية مختلفة، منها: (أ) زيادة تكاليف الإنتاج جراء ارتفاع معدلات الفائدة وارتفاع إيجارات الأراضي وسياسات معدلات صرف العملة الأجنبية التي أضرت بالقطاع الريفي؛ (ب) الافتقار إلى نهج تدرجي في رفع الحواجز الحمائية، مما سارع بتعريض القطاعات الفرعية غير المجهزة لظروف السوق العالمية التنافسية؛ (ج) انعدام الأمن وتفشي العنف جراء تصاعد النزاع المسلح وهو ما زاد من تكاليف ومخاطر الاستثمارات في المناطق الريفية وأعاق تكوين رؤوس الأموال الاجتماعية الريفية وأدى إلى تعميق هوة الفقر.

5 – وأثناء الفترة 1991–1996، بلغت التكاليف المرتبطة بالعنف 17.2 مليار بيسو كولومبي ، أي ما يعادل 25.3% من الناتج المحلي الإجمالي. ويرجع السبب وراء تدهور معدل الاستثمارات المحلية والأجنبية من 19% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1995 إلى 5% في عام 2001 إلى زيادة العنف. كما أدى النزاع إلى ارتفاع معدلات النزوح الداخلي، حيث تشير التقديرات المستندة إلى البيانات المتعلقة بالأشخاص الذين يتقدمون بطلبات للحصول على معونة من الحكومة إلى نزوح أكثر من مليون شخص منذ عام 1995.

6 – ومنذ سبعينات القرن الماضي تسود في كولومبيا سمة دائمة وهي صياغة وتنفيذ سياسات الحد من الفقر. وأثناء العقود الثلاثة الأخيرة قام مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي بدعم العديد من المشاريع من أجل التنمية الزراعية والريفية. ولم يمول الصندوق إلا تنفيذ مشروعين فقط في كولومبيا منذ الثمانينات. وكان المشروع الأول (مشروع التنمية الريفية – أروكا الثاني) قد تمت الموافقة عليه في عام 1981 وجرى تمويله بالاشتراك مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ولكن تنفيذه تأثر بالعنف السياسي. واستأنف الصندوق عملياته في عام 1996 من خلال اعتماد برنامج تنمية المشاريع الريفية الصغيرة. وانطلق البرنامج في عام 1998 ويجري تنفيذه حاليا. ووصلت المصروفات إلى 35% من مجموع القرض البالغ 16 مليون دولار أمريكي. ويرمي برنامج تنمية المشاريع الريفية الصغيرة إلى دعم تطوير وتعزيز المشاريع الصغيرة الريفية باعتبارها وسيلة لتخفيف الفقر الذي يتضرر منه السكان الريفيون المعدمون. ويقوم حاليا مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي وغيرهما من الجهات المانحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، بتمويل أكثر من 20 مشروعا في مجال التنمية أو الحد من الفقر الريفي.

7 – وعلى الرغم من هذه الجهود فإن المجتمع الريفي في كولومبيا يسوده حاليا الفقر والظلم الاجتماعي والعنف. وهو ما يمثل العقبات الرئيسية أمام التنمية الريفية المستدامة. واستحكمت في الريف حلقة مفرغة من العنف السياسي والفقر الريفي. وتدرك الحكومة كل الإدراك أن سياسات التنمية الريفية التقليدية ليست كافية للخروج من هذه الحلقة المفرغة وأن خطورة الوضع تستدعي اتباع نهج سياساتي أوسع وأعمق. وتتألف خطة التنمية الوطنية المقترحة من سبع استراتيجيات رئيسية تشمل كل منها إجراءات تتعلق بالسكان الريفيين. وتسعى الحكومة حثيثا إلى إيجاد طرق لتصميم *استراتيجيات وآليات مبتكرة بقصد العمل في تعاون أوثق مع المبادرات الشعبية ومنظمات التنمية المحلية*. ويرجح أن يشمل ذلك مجموعة من الاستثمارات الاجتماعية في السلع والخدمات العامة والعناصر الخارجية، بالإضافة إلى تنفيذ آليات مرنة لتخصيص الأموال في مبادرات يأخذ بزمامها فقراء الريف. كما سيشمل هذا النهج تقديم الدعم لتطوير الأسواق المحلية والإقليمية ذات الصلة. على أن هذا النهج مازال يفتقر إلى استراتيجية واضحة، بما في ذلك السياسات والتدابير والموارد التي ستساعد على تحقيق الروابط المطلوبة بين مبادرات المواطنين وبين قدرة الدولة على دعم هذه المبادرات.

8 – ويساور الحكومة قلق بالغ إزاء قدرة البلد على تحقيق نتائج كبيرة بالسرعة الكافية. ودعت الحكومة الصندوق إلى مساندتها في إعداد وتنفيذ أغلبية السياسات والبرامج المقترحة. ولا يقتصر الدعم على مجرد المساهمات المالية، بل يشمل أيضا نقل التجارب والدراية الفنية وإمكانيات الوصول إلى النهج الخلاقة و"الأساليب" الفعالة في حالات النزاع وما بعد النزاع. وسوف يشكل ذلك إطار الصندوق ودوره في الحالة الراهنة في كولومبيا. وسوف تشمل العناصر الأساسية في الاستراتيجية المقترحة تعزيز الجهود الرامية إلى التمكين المحلي وتيسير إمكانية الوصول إلى الأسواق

وتطوير الأسواق ذات الصلة بفقراء الريف. وتلك هي المحاور الرئيسية للإطار الاستراتيجي للصندوق في مجال التنمية والحد من الفقر في المناطق الريفية من إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي.

9 - وينبغي ألا يقتصر الحوار بشأن السياسات بين الصندوق والحكومة على وزارة الزراعة والتنمية الريفية. حيث أن خطورة الوضع في كولومبيا تتطلب اشتراك مختلف المؤسسات، وبخاصة المكاتب الحكومية التي تقع عليها المسؤولية الرئيسية عن تنسيق تخصيص الموارد العامة وصنع القرارات الرفيعة المستوى علاوة على مختلف الكيانات والوزارات القطاعية. ولذلك يستصوب بشدة أن يشترك دائما في الحوار حول السياسات إدارة التخطيط الوطني وكذلك مستشاري مكتب الرئيس. وسوف تنقل خبرة الصندوق عن طريق استثمارات (مشاريع) محددة تستكمل بزيارات ("طرق التعلم") إلى مشاريع الصندوق الأخرى في المنطقة. وسوف توفر هذه الأنشطة مدخلات لحوار سياساتي دائم بشأن التنمية الريفية. كما ستسلط الضوء على الدور التحفيزي الذي تؤديه أنشطة الصندوق في الوقت الذي تمكن فيه من إمكانات "التآزر" مع وكالات التمويل الأخرى.

10 - وجرى تحديد مجموعة من مجالات السياسات التي ستكون فيها خبرة الصندوق على قدر كبير من الأهمية لكولومبيا، وهي: (أ) *تطوير أسواق الخدمات المالية الريفية:* حيث يمكن للصندوق أن يساهم في ابتكار نظم ومنتجات وآليات لتوفير خدمات مالية ريفية مستدامة وتتسم بالكفاءة (وبخاصة المدخرات، وعمليات التأمين الصغيرة والتحويلات) استنادا إلى شبكة من الموردين من المؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية واستنادا أيضا إلى طلبات الأفراد والأعمال التجارية في المناطق الريفية. ويمكن توفير الدعم ليشمل نطاقا أعرض ولتحسين التكنولوجيا وتخفيض تكاليف الخدمات وإسداء المشورة بشأن المخاطر، وتعزيز أصول مقدمي الخدمات المالية الريفية. (ب) *تطوير أسواق متخصصة في الخدمات غير المالية*: ويشمل ذلك إنشاء أسواق لتوفير المساعدة التقنية (للإنتاج، والتوضيب، والتجارة والمسائل القانونية، وما إلى ذلك). وسيتعاقد المستفيدون مباشرة على هذه الخدمات، ومن المثالي أن يتم ذلك من خلال الموردين المحليين في السوق. (ج) *دعم تطوير المشاريع الريفية الصغيرة لإدرار الدخل*: وهي مشاريع ستسهم في التنويع وفي الحد من المخاطر وفي تحفيز إقامة روابط وتحالفات مع أصحاب المشاريع الكبرى وكبار مقدمي الخدمات في إطار نظم لتحقيق قيمة مضافة. (د) *دعم المبادرات الرامية إلى الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والأراضي وزيادة قيمة التراث البيولوجي والثقافي*. وسوف يتحقق ذلك بفضل تخصيص حوافز مالية للمقترحات (الأفكار) والمنجزات (النتائج) على السواء المقدمة من المجتمعات المحلية ومنظماتها. (هـ) *تطوير "ممرات" اجتماعية واقتصادية:* الغرض منها هو الربط بين المناطق الريفية والقرى والمدن الوسيطة على أساس الهويات المحلية القوية والفروق الواضحة.

11 - وسيساعد اشتراك الحكومة على ضمان اهتمامها بكفالة السلم والاستقرار في بعض المناطق العازلة. وبذلك فقد واجه البرنامج الذي يموله الصندوق في البلد، وهو برنامج تنمية المشاريع الريفية الصغيرة، العديد من مشاكل التنفيذ بسبب العنف السياسي في بعض المناطق التي ينفذ فيها البرنامج. وسيتم تفادي هذه المخاطر عن طريق حماية الإطار المؤسسي المقترح. وتتمثل هذه الفكرة الأساسية في الجمع بين برنامج تنمية المشاريع الريفية الصغيرة وبين العملية الجديدة من أجل اختبار منهجية الصندوق في المناطق العازلة التي وقع الاختيار عليها بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، وهو ما سوف يقلل من أسباب العنف. والصندوق، إذ لا تغيب عنه الدروس المستفادة واحتياجات

الحكومة إلى تحسين وابتكار عدة أدوات سياساتية تقليدية للتنمية الريفية، يرى أنه من المستصوب الشروع في برنامج رائد يسمى "مبادرات التنمية الريفية الاستراتيجية" بدلا من بناء خط إمداد مؤلف من عدة مشاريع. وسوف تشمل هذه العملية دعما ماليا من الصندوق يبلغ زهاء 15 مليون دولار أمريكي فضلا عن الأموال والمساهمات النظيرة المحلية (التي ستتحدد) من شركاء التمويل الخارجيين.

12 - ويتسم البرنامج بالسمات الثلاث الرئيسية التالية: (أ) *الإطار المؤسسي*: تشمل التنمية الريفية في كولومبيا العديد من مجالات الحكومة. وسوف يتطلب التنسيق الدائم بين مختلف الوزارات، والمؤسسات والمنظمات الأخرى ما يلي: (i) وحدة استراتيجية (هيئة فكر ومشورة) تختص دائما برصد جميع السياسات والبرامج والمشاريع ذات الصلة وتسدي المشورة باستمرار لصانعي القرار. وينبغي إنشاء هذه الوحدة في إدارة التخطيط الوطني؛ (ii) سلطة لإدارة التنمية الريفية ينبغي إنشاؤها جنبا إلى جنب مع الوزارات من أجل التحكيم بفعالية بين الأطراف ولكفالة كفاءة التنسيق على المستويين المركزي والمحلي للمنظمات المعنية. (ب) *التركيز على مناطق محددة*: إذ ينبغي أن ينفذ البرنامج في عدد محدود من المناطق ذات الأولوية أو المناطق التجريبية. وسوف يستفاد من ابتكارات الصندوق في تنفيذ البرامج الحكومية الراهنة (أي التمويل الصغير للخدمات الريفية، والمشاريع الصغيرة ، وخدمات الدعم التقني الريفي، وقضايا التمايز بين الجنسين، وتقديم المساعدة إلى مجتمعات السكان الأصليين والأقليات العرقية، والطرق الريفية، وما إلى ذلك)، ولكنها ستتركز في المناطق التجريبية. وستحدد الوكالات المنفذة الخاصة بالمناطق والأنشطة وفقا للسمات المحلية. (ج) *الإجراءات المتكاملة المتعددة القطاعات*: يتمثل المفهوم الأساسي للبرنامج في "التصدي" العام لمعظم أسباب الفقر الريفي. وستركز عملية التصدي على بضع مناطق محددة، وسيستخدم فيها كل ما هو متاح من أدوات حكومية، فضلا عن الآليات التنفيذية بغرض إفساح المجال أمام اشتراك السلطات العامة المحلية اشتراكا وثيقا وتعزيز المشاركة الشعبية النشطة. وفي حال نجاح النتائج المتوقعة على هذا المستوى من المشاركة فستكون الخطوة الاستراتيجية التالية هي تكرار تنفيذ برامج من هذا القبيل.

13 - وقد نوقش هذا المقترح مع السلطات العامة (مستشاري الرئيس، وإدارة التخطيط الوطني، ووزارة الزراعة والتنمية الريفية ووزارة النقل وغيرهم) وكذلك مع المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى. ويمكن أن يشترك صندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للبترول، وكذلك مؤسسة الأنديز للتنمية، في تمويل العملية الجديدة الأولى.

جمهورية كولومبيا
وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

أولا – المقدمة

1 – أثناء ثمانينات القرن الماضي لم يمول الصندوق الدولي للتنمية الزراعية سوى مشروعين اثنين في كولومبيا. وتمت الموافقة على المشروع الأول (مشروع التنمية الريفية، أروكا– الثاني) في عام 1981 وتم تمويله بالاشتراك مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وأما المشروع الثاني فسرعان ما توقف تنفيذه في أعقاب الشروع فيه جراء عدم الاستقرار السياسي في المنطقة. واستأنف الصندوق عملياته في عام 1996 من خلال الموافقة على برنامج تنمية المشاريع الريفية الصغيرة. وانطلق هذا البرنامج في عام 1998 ويجري تنفيذه حاليا. وبلغت المصروفات 35% من مجموع القرض البالغ 16 مليون دولار أمريكي. كما استفادت كولومبيا من المنح الإقليمية الممولة من الصندوق للتدريب على التنمية الريفية والتقييم ووضع السياسات.

2 – وقد أعدت وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه فيما بين سبتمبر/أيلول 2002 وفبراير/شباط 2003 بناء على خطاب النوايا الموقع بين أحد الوفود الحكومية الكولومبية والصندوق. ويوافق الطرفان بمقتضاه على إيفاد بعثة استراتيجية لتحديد خطط المشروع ومجالات أنشطة عمليات الصندوق المقبلة. واتخذ القرار بشأن إعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية بالتنسيق الوثيق مع حكومة كولومبيا. والواقع أن الإدارة الجديدة التي تتولى مقاليد السلطة منذ أغسطس/آب 2002، تقوم بصياغة خطة التنمية الوطنية للفترة 2002–2006[1]، التي ستعرض على المؤتمر الوطني أثناء الربع الأول من عام 2003. وروعي في إعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية جميع المعلومات المتاحة عن خطة التنمية الوطنية. والتقت بعثات إعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية مع هيئات ومسؤولي الحكومة، بمن فيهم وكيل وزارة الزراعة والتنمية الريفية، ووزارة النقل وكبار مستشاري الرئيس. وإضافة إلى ذلك، عقدت عدة اجتماعات مع ممثلي المؤسسات المالية الدولية في كولومبيا وقيادات وأفرقة التنفيذ المشتركة في مختلف المشاريع، والمستفيدين من برنامج تنمية المشاريع الريفية الصغيرة الممول من الصندوق. وتتمثل الأهداف الرئيسية لوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية فيما يلي: (أ) تقييم حالة الفقر الريفي في البلد واستكمال المعلومات المتاحة للصندوق بشأن هذه المسألة؛ (ب) استعراض السياسات الحكومية الراهنة المتعلقة بالتنمية الريفية والحد من الفقر الريفي؛ (ج) صياغة استراتيجيات وسياسات قطرية للصندوق من أجل تحديد المساهمات التقنية والمالية الملائمة المقدمة من الصندوق.

[1] هذه العملية يحددها القانون 152 لسنة 1994 والمعروف باسم "القانون العضوي لخطة التنمية".

ثانيا – الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي[2]

ألف – الخلفية الاقتصادية للقطر

3 – **البلد:** كولومبيا هي خامس أكبر بلد في أمريكا اللاتينية حيث يبلغ مجموع مساحتها 748 141 1 كم^2. ويقدر مجموع عدد السكان بنحو 43.8 مليون نسمة، ويبلغ المعدل السنوي للنمو السكاني 1.9 بالمائة. ويمثل سكان الريف ما يقرب من 28% من مجموع السكان (30% في عام 1991). وعلى الرغم من الزيادة السريعة في معدلات النزوح من المناطق الريفية إلى المدن فيما بين عامي 1938 و2001 (انخفضت نسبة السكان الريفيين في مجموع السكان من 69% إلى 28%) فقد تباطأت هذه العملية أثناء العقد الأخير. وتشير التقديرات إلى أن 72% من الكولومبيين ينحدرون من أصول مختلطة (من أصل أوروبي هندي)، وأن 26% منهم ينحدرون من أصل أفريقي كولومبي، وينتمي 2% منهم إلى مجتمعات السكان الأصليين وغيرها من مجموعات الأقليات. ويلاحظ أن البلد يتسم بتنوع إقليمي وأيكولوجي، بما في ذلك مرتفعات الأنديز الباردة نوعا ما في المناطق الجنوبية، والوديان المدارية والرطبة المرتفعة في المناطق الوسطى، ومناطق الغابات والمنخفضات الرطبة في مناطق الأمازون ومناطق السافانا الجافة شمالي الأطلنطي. وتنقسم كولومبيا إلى 32 قسما سياسيا (تضم 073 1 بلدية) ومقاطعة بوغوتا العاصمة.

4 – **الاقتصاد.** تصنف كولومبيا ضمن البلدان التي يتراوح دخلها بين منخفض ومتوسط، ويبلغ الدخل الوطني الإجمالي للفرد 1 890 دولارات أمريكية (2001).[3] ويتميز اقتصادها بتنوعه، وقد شهد نموا طيبا على مدى عدة عقود وحتى منتصف تسعينات القرن الماضي. وفي عام 1990 أسفر تطبيق مجموعة واسعة من السياسات الاقتصادية والإصلاحات المؤسسية، مثل تحرير التجارة والخصخصة وإصلاح البنوك والقطاع العام، عن آثار سلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في البلد. وتمثلت أهم الآثار السلبية في الارتفاع الشديد في معدلات البطالة (وبخاصة في قطاع الريف)، وفرط التركيز الاقتصادي في عدة قطاعات ونشوب أزمة في قطاع المال والبنوك. وشهد الناتج المحلي الإجمالي فيما بين عامي 1990 و1995 متوسط نمو سنوي بلغ 4,7% ولكن صاحبته تقلبات سنوية شديدة. واجتاحت البلاد حالة من الانحسار الاقتصادي الحاد بعد عام 1996 هوت بالنمو إلى ما دون 1 بالمائة. كما تحولت المالية العامة في عام 1990 من فائض بلغ 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي إلى عجز مالي بلغ 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1999. وبلغ معدل البطالة 7.1% في عام 1994 ولكنه وصل إلى 19.2% في عام 2000. وبلغ التضخم 7.5% في عام 2001 ويتوقع استمرار السيطرة عليه (6.2% في عام 2002). على أنه في نهاية عام 2002 أشارت التقديرات إلى أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ 1.6% ووصل العجز في القطاع العام الموحد 4% من الناتج المحلي الإجمالي.

5 – وأُبرم في مطلع عام 2003 اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي. ويتطلب التقيد بهذا الاتفاق وصول القطاع العام الموحد بأرقام العجز المستهدفة إلى 2.5% و2.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2003 و2004، وهو ما سوف يتوقف على الأخذ بتدابير سياساتية حاسمة لخفض العجز المالي. ولهذا تعرف أهداف خطة التنمية الوطنية بأنها أهداف

[2] لمزيد من المعلومات انظر الذيل الأول. البيانات المحدثة هي من دائرة التخطيط الوطني.

[3] البنك الدولي، مجموعة بيانات التنمية.

"تقشفية". ويتوقع أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي إلى 2% في عام 2003، و3.3% في عام 2004 و 3.6% في عام 2005. وسوف يتطلب ذلك الوصول بمتوسط النمو في إجمالي الاستثمار إلى نسبة 15.5% سنويا. ويقدر التمويل الخارجي للقطاع العام بنسبة تبلغ 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي أثناء السنوات الأربع المقبلة (أي زهاء 500 مليون دولار أمريكي سنويا). وينبغي ألا يزيد العجز في القطاع العام الموحد على 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي أثناء تلك الفترة. ومن ثم فإن الحكومة تواجه تحديا صعبا يتمثل في تحقيق العديد من الأهداف المرتبطة بالبرامج الاجتماعية البالغة الأهمية والمرتبطة هيكليا بالحلول المستدامة للعنف السياسي، في نفس الوقت الذي تواجه فيه قيودا على الميزانية في المجالات ذات الصلة. ومن الأهمية البالغة في هذا السياق تلبية الحاجة إلى الأموال الدولية بشروط ميسرة من أجل الحد من الفقر.

باء – القطاع الزراعي

6 – ساهمت الزراعة بنسبة 13% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2001 (20% في عام 1993). وتمثل الصادرات الزراعية ما يقرب من 24% من مجموع الصادرات (60% في عام 1990)، وتمثل العمالة الزراعية 30% من إجمالي العمالة في الاقتصاد الكولومبي. ووظف ما يقرب من 4.6 مليون شخص في المناطق الريفية من البلد. والمحاصيل الرئيسية في الأسواق الدولية هي البن، وقصب السكر، والزهور والفواكه المدارية. ويستخدم إنتاج الأرز، والبقول والكسافا، والموز، واللحوم ومنتجات الألبان والأسماك والدواجن لسد الطلب الداخلي على المنتجات الرئيسية. وتستورد كميات كبيرة من القمح والذرة. وقد ساهمت السياسات الحمائية في الحفاظ على الزراعة في كولومبيا أثناء سبعينات وثمانينات القرن الماضي. ويتضح هذا الوضع الخاص من خلال أداء القطاع حيث بلغ متوسط النمو 4.5% و2.7% أثناء هذين العقدين على التوالي.

7 – وشهد العقد الماضي (1991–2001) أداء مختلفا كل الاختلاف حيث كان متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في القطاع الزراعي سلبيا (–1.8%). وكانت السياسات الاقتصادية التي طبقت أثناء عقد التسعينات تحبذ الانتقال إلى الاقتصاد المفتوح، وهو ما تطلب مزيدا من التحديث والتخصص القطاعي في المنتجات المدارية حيث أمكن تطوير المزايا التنافسية والحفاظ عليها. وانخفضت مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل المدارية لأغراض الاستهلاك المحلي وإحلال الواردات (وهي في معظمها محاصيل حولية، مثل الأرز، والقمح، والذرة، والشعير والسرغم) لتصل إلى ما يقرب من 875 000 هكتار بينما ازدادت مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الدائمة (قصب السكر، والنخيل والفواكه المدارية) بنحو 300 000 هتكار.[4] وتضرر قطاع زراعة البن بشدة جراء عدم ملاءمة الأسعار الدولية ومشاكل الصحة النباتية. وساد اعتقاد بأن الأداء السلبي الشامل لهذا القطاع أثناء العقد الماضي كان نتيجة عدة عوامل داخلية، هي: (أ) ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع معدلات الفائدة وزيادة إيجارات الأراضي وعدم ملاءمة سياسة أسعار الصرف الأجنبي[5]؛ (ب) الافتقار إلى نهج تدرجي في رفع الحواجز الحمائية، مما سارع بتعريض القطاعات الفرعية غير المجهزة لظروف السوق العالمية التنافسية؛ (ج) انعدام الأمن وتفشي العنف جراء تصاعد النزاع المسلح وهو ما زاد من تكاليف ومخاطر الاستثمارات في المناطق الريفية وأعاق تكوين رؤوس الأموال الاجتماعية الريفية وأدى إلى زيادة حدة الفقر. واقترن ذلك بعوامل

[4] جامعة خافيريانا، نشرة التنمية الزراعية، العدد 48، 2002.

[5] وصلت معدلات متوسط الفائدة السنوية الفعلية فيما بين عامي 1990 و1999 إلى 39.7%. وفتحت تدابير تحرير التجارة الباب أمام رؤوس الأموال الأجنبية، وكان لهذا التدفق أثره على زيادة قيمة البيسو، مما قلل من قابلية المنافسة أمام الصادرات الكولومبية. (المصدر: بنك الجمهورية).

خارجية، مثل الارتفاع الشديد في الأسعار الدولية للسلع المستوردة وتعرض البلاد في عام 1992 لواحدة من أسوا موجات الجفاف في تاريخ كولومبيا.

8 – وعلاوة على القطاع الزراعي والحيواني، توجد في كولومبيا أكبر محميات التنوع البيولوجي في العالم. على أن هذه الثروة تفتقر إلى الإدارة الجيدة. ويمكن أن تمثل الإدارة الجيدة نقطة الانطلاق لتحقيق أنشطة جديدة ومزيد من الدخل للسكان الريفيين.

9 – بلغت البطالة في المناطق الريفية 11.5% في عام 2002، في حين أنها لم تتجاوز 4.5% في عام 1994. وترتفع معدلات البطالة في المناطق الريفية بين النساء (19%) عنها بين الرجال (5.2%). وإضافة إلى ذلك، تتركز البطالة بين أشد مجموعات السكان فقرا. ووفقا لآخر البيانات فقد انخفض عدد العمال الزراعيين بنحو 000 400 عامل فيما بين عامي 1994 و2000. ويتفق هذا الرقم مع الزيادة في عدد السكان الريفيين المعدمين والتي بلغت 000 500 شخص تقريبا أثناء نفس الفترة.

10 – ويستخدم في الأنشطة الزراعية ما يقرب من 43% من مجموع مساحة الأراضي المتاحة، وهو ما يعادل 49 مليون هكتار، بما في ذلك زراعة المحاصيل والمراعي والغابات. على أنه في الوقت الذي تقترب فيه إمكانات إنتاج المحاصيل الزراعية في البلد من 14 مليون هكتار، تشير التقديرات إلى أنه لا يزرع إلا 4.4 مليون هكتار (31% من إمكانات البلد)، في حين حوّل الباقي إلى مراعٍ. ويتسم نمط استئجار الأراضي بالتشوه الشديد. وكان ما يقرب من نصف وحدات الإنتاج (46.8%) المسجلة في عام 1995 من المزارع الصغيرة التي تتراوح في مساحتها بين صفر و5 هكتارات، وكانت لا تشغل إلا 3.2% من مجموع مساحة الأراضي الزراعية. وأما الوحدات التي تبلغ مساحتها 200 هكتار أو أكثر فتمثل 40% من مجموع المساحة الزراعية. وتجدر الإشارة إلى أنه لم تخصص للزراعة من مساحة هذه الوحدات سوى نسبة 2.5%.[6] وظلت عملية إعادة توزيع الأراضي إحدى مسائل السياسات البالغة الأهمية على مدى أكثر من 60 عاما.[7] وعلى الرغم من المحاولات العديدة الرامية إلى الإصلاح الزراعي، ما زالت كولومبيا تشهد ارتفاعا في نمط تركيز الدخل حيث يبلغ معدل جيني 0.87. وترجع هذه الظاهرة بشكل رئيسي إلى وجود حوافز ضريبية للزراعة والحماية غير التناسبية للقطاع الحيواني. وظهر في الآونة الأخيرة اتجاه نحو زيادة التركيز نتيجة قيام "بارونات المخدرات"[8] بشراء الأراضي ونشوب النزاعات العنيفة التي تضطر السكان الريفيين إلى التخلي عن أراضيهم.

11 – ويمثل السكان الريفيون زهاء 2.4 مليون أسرة. وتشير التقديرات إلى وجود ما يقرب من 1.4 مليون مزرعة في البلد، منها 1.1 مليون مزرعة يمتلكها صغار المزارعين. ولذلك فهناك ما يقرب من 1.3 مليون أسرة ريفية من بين السكان الريفيين "المعدمين تماما"، وهناك 50% من العمال الريفيين الدائمين في المزارع المتوسطة والكبيرة، وأما النسبة المتبقية فتمثل قطاعا ضخما بين السكان الريفيين الذي استطاعوا أن يجدوا لأنفسهم العديد من استراتيجيات

[6] البعثة الريفية، 1998.

[7] أجيز القانون 200 في عام 1936.

[8] "تجار المجدرات يشترون الأراضي في كولومبيا"، Reyes, Alejandro 1995 .

البقاء. وهكذا فقد تزايدت العمالة الريفية في الخدمات والتجارة وغيرها من الأنشطة غير الزراعية لتصل في عام 1993 إلى 36% و52% تقريبا في عام 2000 بعد أن كانت 18% في عام 1978.

12 – وأدى ضياع أكثر من نصف مليون هكتار من الأراضي الزراعية إلى تدني فرص العمل ولم يعد في استطاعة العاطلين عن العمل الانخراط في القطاع الحضري. ونتج عن ذلك تحولٌ نحو إنتاج المحاصيل غير المشروعة أو التطوع في صفوف مختلف الجماعات المسلحة، مما فاقم من مشاكل العنف وانعدام الأمن التي تعوق الاستثمار وتشجع على النزوح.

13 – وأدت الإصلاحات الهيكلية التي نفذت إبان التسعينات إلى تعديل أو تفكيك المؤسسات العامة وأجهزة السياسات الرئيسية التي كانت مواتية للقطاع الزراعي، ولاسيما لأصحاب الحيازات الصغيرة. وعالجت التدابير ثلاثة عناصر رئيسية، هي: (أ) الأسعار بقصد المواءمة بين الأسعار المحلية والدولية؛ (ب) الهياكل التنظيمية التي شملت تقليص حجم الهيئات الحكومية أو إزالتها وزيادة مشاركة القطاع الخاص، ولاسيما في التسويق والتنمية التكنولوجية. وتم إصلاح معظم الخدمات المساندة لأصحاب الحيازات المتوسطة والصغيرة أو جرى تقليصها بشدة. وقد تم اضفاء اللامركزية على مؤسسة رئيسية للإرشاد والبحوث الزراعية، كما تم نقل خدمات الإرشاد إلى السلطات المحلية من خلال وحدات للإرشاد على مستوى البلديات. وتم إغلاق خدمات القطاع العام لتسويق السلع الزراعية. وقد تم تقليص التغطية الجغرافية لقاعدة زبائن المصرف الزراعي العام وحجمه بصورة كبيرة. وتعذر حصول الآلاف من المقترضين التقليديين على القروض بسبب تطبيق أنظمة التمويل "بشروط غير ميسرة" في قطاع البنوك. وباختصار لم تستطع هذه المجموعة من الإصلاحات تلبية التوقعات لأنها لم توفر أساسا متينا للتغيير في إدارة القطاع العام أو مشاركة القطاع الخاص. ولم تطرأ أي زيادة ملموسة على قدرة الدولة على تعزيز العمل الجماعي وتلبية المتطلبات الاجتماعية.[9] واستجابة لما استجد من مشاكل أثناء عقد التسعينات، اعترفت الحكومة بالحاجة إلى تعميق وزيادة التغيير المؤسسي في الأهداف السياساتية المحددة في إصلاحات خطة التنمية الوطنية بغرض إنشاء "دولة مجتمعية المنحى".

جيم – الفقر الريفي

14 – يؤثر الفقر على نسبة كبيرة من السكان في كولومبيا. وتبين آخر المؤشرات المتاحة أن 60% من السكان كانوا يحصلون على دخل دون خط الفقر في عام 2000. ويمثل الفقراء 51% من سكان المدن. وأما في المناطق الريفية، تبلغ نسبة السكان الفقراء 83 بالمائة. وتشير هذه الأرقام إلى أن ما يقرب من 26.2 مليون شخص يعانون من الفقر في البلد. ويمثل الفقراء الريفيون 10.6 مليون شخص (أو زهاء 2 مليون أسرة). ويرزح 23.4% من مجموع السكان تحت وطأة الفقر المدقع. ولئن كانت هذه الظاهرة لا تؤثر إلا على 16% من سكان الحضر فإنها تصل إلى 44% من سكان الريف. ولذلك فإن ما يربو على نصف فقراء الريف يعانون من الحرمان.

[9] "منظمات القطاع الزراعي: تحليل مؤسسي"، Machado, Absalón and Samacá H., 2000 .

15 - ونجحت حكومة كولومبيا في زيادة إمكانية وصول سكان الريف إلى الخدمات الأساسية (المياه، والصرف الصحي، والكهرباء، والتعليم والرعاية الصحية)[10]. وذلك بفضل برامجها في مجال الاستثمار العام وبخاصة مشاريع التنمية الريفية الموحدة. على أن زيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية لم يصاحبها تناقص في مستويات الفقر من حيث إدرار الدخل. وفي عامي 1999 و2000، عاد الفقر إلى مستوياته المسجلة قبل ما يقرب من 15 عاما (أنظر الجدول أدناه).

الجدول 1

تطور الفقر (النسبة المئوية لخط فقر الدخل)

السنة	1978	1988	1995	1999	2000
معدل الفقر	94	80	76	80	83
معدل الفقر المدقع	68	48	40	40	43

المصادر: إدارة التخطيط الوطني، والإدارة الوطنية للإحصاء (نشرة الإدارة الوطنية للإحصاء رقم 31) والبنك الدولي (لعام 1978 و1988).

16 - وإذا قيس الفقر باستخدام مؤشر الدولارين لليوم الواحد، نجد أن الفقر يؤثر على 30% من السكان في المناطق الريفية من حيث أن هذه هي نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين يوميا، ويبلغ هذا الرقم 16% على المستوى الوطني ولكنه لا يتعدى 5% في المناطق الحضرية.

17 - ويعد انخفاض الدخل والبطالة وعدم إمكانية الوصول إلى الأصول الإنتاجية الأسباب الرئيسية للفقر الريفي في البلد. وينطوي الفقر على آثار خطيرة على قطاع الريف. وتبلغ حاليا نسبة سوء التغذية بين الأطفال 19%. ولا يتعدى متوسط المواظبة على الدراسة في المناطق الريفية 4.4 سنوات (أي أقل من المتوسط في المناطق الحضرية بأربع سنوات). وما زالت أسر ريفية كثيرة تفتقر إلى الخدمات الأساسية. ومن بين الأسر الريفية لا تتاح إمكانية الوصول إلى مياه الشرب النقية إلا لنسبة 10%، ولا تتوافر خدمات الصرف إلا لنسبة 37%، ولا توجد تسهيلات الهاتف إلا لدى 15%. على أن أوجه العجز تلك كانت أكبر قبل عشر سنوات. بل يجب الإشارة إلى أن شبكة كهرباء الريف قد وصلت الآن إلى 88% من جميع الأسر في الريف.

18 - وتزداد ظروف الفقر صعوبة بين العديد من مجموعات سكان الريف الأكثر هشاشة. ومن أشد السكان الكولومبيين تعرضا للفقر النساء والأطفال من كل الأعمار والمعالون في الأسر التي يرعاها أشخاص صغار السن ولا يتمتعون إلا بمهارات وظيفية تتراوح بين منخفضة ومتوسطة. ومن بين أشد الأشخاص تضررا بالفقر الكولومبيون الأفريقيون والسكان الأصليون والأقليات العرقية ومعظمهم يقطنون في المناطق الريفية النائية. ويمثل النزوح جراء النزاع المسلح سببا مهما آخر وراء هشاشة أوضاع الأشخاص الذين نزحوا مؤخرا من المناطق الريفية.

19 - **قضايا التمايز بين الجنسين والمرأة الريفية.** ارتفع مؤشر التنمية المرتبط بتمايز الجنسين على المستوى الوطني من 0.65 في عام 1985 إلى 0.77 في عام 1995 (نشرة الإدارة الوطنية للإحصاء رقم 18). وبالنظر إلى أن مؤشر التنمية

[10] بلغ مؤشر الاحتياجات الأساسية غير الملباة لدى سكان المناطق الريفية 68% في عام 1973 بينما انخفض في عام 1993 ليصل إلى 30 بالمائة.

المرتبط بتمايز الجنسين الذي يساوي 1 يعني مساواة مطلقة بين الجنسين، فإن هذه الأرقام تكشف عن اتجاه موات للمرأة. على أن المرأة، وبخاصة في المناطق الريفية، ما زالت تعاني من كثير من مظاهر الحرمان.

20 - وتمثل النساء 51.8% من مجموع السكان. وتشير التقديرات إلى أن النساء الريفيات يمثلن 48% من جميع سكان الريف. وشهدت السنوات الخمس والعشرين الماضية انخفاضا كبيرا في عدد الأطفال من 6.7 إلى 3.1 لكل امرأة. ويزيد عدد أطفال المرأة الريفية على أطفال المرأة الحضرية بمقدار 1.8. ويعد ذلك مؤشرا قويا إلى التغييرات الكبيرة التي طرأت على هيكل الأسرة. وبدأت نسبة النساء تتزايد في القوى العاملة ولم يعد لدى المرأة سوى وقت أقل لتكريسه للحمل وتربية الأطفال. وحدث تحول مطرد في أدوار الجنسين. وفي حين يرتفع متوسط العمر بين النساء (74 عاما في مقابل 67 عاما بين الرجال) كما باتت مؤشرات صحية عديدة أكثر إيجابية بين النساء مما هي عليه بين الرجال، فما زالت معدلات الأمية بين النساء الريفيات تزيد قليلا (17.3% في عام 1995) على معدلاتها بين الرجال (16.9%). وتبلغ حاليا نسبة الفتيات اللاتي يكملن أربع سنوات أو أكثر من الدراسة 78% بينما تبلغ نسبة الأولاد الذين يكملون نفس المدة 80%. على أن معدل المواظبة على الدراسة في المدارس العليا يزيد بين النساء (93%) عنه بين الرجال (90%).

21 - وتمثل النساء 29.8% من السكان الريفيين النشطين اقتصاديا، ووفقا لآخر البيانات فإن 51% من النساء كن موظفات بالفعل في عام 1997. ولعل أكبر صور الاختلال في التوازن بين المؤشرات تتبدى في دخل العمالة: فالمرأة الريفية لا تحصل في المتوسط إلا على 22% من الدخل الذي يحصل عليه الرجل. وترأس النساء 24% من جميع الأسر الريفية (ما يقرب من 000 500 أسرة)، 57% منها أسر معدمة. وفي المناطق الريفية تتسم الأنشطة الإنتاجية بمزيد من التنوع بين الأسر التي ترأسها النساء عنها بين الأسر التي يرأسها الرجال. وتعمل النساء في الزراعة (31%)، والصناعات الريفية (13%)، والخدمات (25%)، وأنشطة التسويق (32%). ويؤثر الفقر الريفي في المتوسط على 61% من الأسر الريفية التي ترأسها النساء، بيد أن نسبة الأسر الريفية التي تعيش في فقر مدقع ترتفع في حالة الأسر التي ترأسها النساء (56%) عنه في حالة الأسر التي يرأسها الرجال (52%). ومن الواضح أن العنف وعدم الاستقرار السياسي في المناطق الريفية يؤثران بشدة على المرأة الريفية، فمن بين النازحين توجد نسبة 60% من النساء اللاتي يهجرن أسرهن من أجل حماية أطفالهن في حين يبقى الرجال لرعاية مزارعهم.

دال- صعوبات وفرص الحد من الفقر الريفي

22 - يرتبط نطاق الفقر الريفي في كولومبيا ارتباطا مباشرا بتاريخ الافتقار إلى العدالة وتفشي العنف الذي تتضرر منه أشد قطاعات المجتمع فقرا وأكثرها هشاشة. وقد اضطر ما يربو على مليون شخص لهجر أراضيهم وديارهم وشهدوا الدمار يلحق بأصولهم الشحيحة. على أن الحكومة والقطاع الخاص على السواء يبذلان جهودا لتشجيع الاستثمارات الرامية إلى الحد من العنف وهشاشة أشد السكان فقرا عن طريق إيجاد فرص عمل وتحسين ظروف معيشة الفقراء الريفيين ودعم الأنشطة المدرة للدخل لهؤلاء الأشخاص. ويمثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية جزءا من هذه الجهود وذلك من خلال برنامجه الذي يدعم المشاريع الريفية الصغيرة، ويستفيد منه مباشرة أصحاب المشاريع الصغيرة، ويحقق صلات مع المنظمات غير الحكومية والمشاريع الحضرية المتوسطة الحجم.

23 - وتمثل النتائج الطيبة لتقليل الاحتياجات الأساسية غير الملباة، والتنوع الثقافي و الجغرافي الشديد والإمكانية الاقتصادية الكبيرة للبلد، فضلا عن تصميم المنظمات الاجتماعية ومبادرات إدارة المشاريع بين الفقراء، تحديا وفرصة أمام الصندوق لتنفيذ عمليات جديدة في كولومبيا.

هاء - الاستراتيجية الوطنية والحد من الفقر

24 - كانت عمليات صياغة وتنفيذ سياسات الحد من الفقر من السمات المميزة التي بدأت في عقد السبعينات واستمرت في ظل مختلف الإدارات الحكومية إلى اليوم. وفيما يتعلق بالفقر الريفي، بدأت هذه العملية مع الصندوق الموحد للتنمية الريفية في عام 1975. وحصل هذا البرنامج على دعم خارجي من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. كما قام مصرف التنمية للبلدان الأمريكية وكذلك البنك الدولي بدعم العديد من مشاريع التنمية الزراعية والريفية أثناء العقود الثلاثة الماضية. والغرض من برنامج تنمية المشاريع الريفية الصغيرة والذي يمول من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وتم الشروع فيها في عام 1996، هو دعم التنمية وتوطيد المشاريع الريفية الصغيرة باعتبارها وسيلة للتخفيف من حدة الفقر الريفي الذي يتضرر منه السكان الريفيون المعدمون. وبذلت كولومبيا جهودا هائلة لزيادة الإنفاق الاجتماعي العام وضاعفت تقريبا من حصة هذه النفقات في الناتج المحلي الإجمالي أثناء التسعينات. وطبقت عمليات تحديد المستفيدين لصالح الفقراء في برامج الإنفاق الاجتماعي العام، الأمر الذي أدى إلى تركيز الفوائد على الفقراء الريفيين وكان له أثره البالغ على الرفاه. ويعبر التطور الإيجابي لمؤشر الاحتياجات الأساسية غير الملباة عن هذه الجهود والإنجازات.

25 - ومن عجيب المفارقات أنه على الرغم من ذلك فإن المجتمع الريفي في كولومبيا يشهد نموا في معدلات فقر الدخل والظلم الاجتماعي والعنف. وبالنظر إلى شدة هذا النمو، وبخاصة بعد عام 1995، باتت هذه العوامل تشكل عائقا رئيسيا أمام تحقيق التنمية الريفية المستدامة. واستحكمت في الريف حلقة مفرغة من العنف السياسي والفقر الريفي. وتدرك الحكومة تماما أن سياسات التنمية الريفية التقليدية لا تكفي للخروج من هذه الحلقة المفرغة، وأن خطورة الوضع تتطلب نهجا سياساتيا أوسع وأعمق. وتتألف خطة التنمية الوطنية المقترحة من سبع استراتيجيات رئيسية تشمل كل منها إجراءات تتعلق بالسكان الريفيين. وتأتي على وجه الخصوص حماية وتعزيز المواطنين الريفيين، إضافة إلى الاعتراف بأهمية الحياة الريفية في الديمقراطية الكولومبية، وراء استراتيجية "الإدارة الاجتماعية" للمجتمع الريفي في كولومبيا، وهو ما يمثل أحد مقترحات البرامج السبعة الواردة في خطة التنمية الوطنية. ويتماشى هذا النهج مع استراتيجية الصندوق الإقليمية بالنظر إلى أن النهج يشمل الأهداف والسمات التالية:

- تشمل مكافحة الفقر والركود الاقتصادي توفير الدعم الكامل لفرص النشاط الزراعي وغير الزراعي على السواء والتي يتم تطويرها تحت مظلة التحالفات والائتلافات الاجتماعية الموسعة بين المنتجين الريفيين، وأصحاب المشاريع الريفيين والتعاونيات (وما إليها من رابطات قائمة على المشاركة)، والمنظمات غير الحكومية والفاعلين الاقتصاديين الآخرين. ولابد أن تحمل هذه الفرص في طياتها إمكانية هائلة لتحقيق قيمة مضافة وإدرار الدخل وتوفير فرص العمل وتعزيز العدالة في المجتمع الريفي. وتمثل عملية تحويل شبكات الإمداد والشبكات الصغيرة، استنادا إلى الاتفاقات القطاعية والإقليمية، إحدى الأدوات السياساتية الرئيسية في هذا المضمار.

- يتوقف التغيير على التكامل. وهكذا سيتم حفز عمليات التبادل والتآزر بين المناطق الريفية والمراكز الحضرية، مع مراعاة الممرات الاقتصادية والاجتماعية التي تربط بين المناطق الريفية والمراكز الحضرية.

- تعتمد الاستراتيجية كثيرا على توطيد المنظمات القائمة في المجتمعات المحلية ورأس المال الاجتماعي الريفي بصفة عامة. وهذا التوطيد سيدعم بدوره المشاركة النشطة وسيهيئ بيئة مواتية لبناء الثقة، وبخاصة على الصعيد المحلي.

- ستتطلب الاستثمارات في البنية التحتية الأساسية (في معظمها خدمات أساسية وطرق) والأصول الإنتاجية (بما فيها تحسين إمكانية الوصول إلى الأراضي ورؤوس الأموال والمعلومات والمعرفة) آليات دقيقة لتحديد الأهداف على المستوى الإقليمي. وسيكون من الأهمية البالغة التخطيط لاستخدام الأراضي والموارد.

- وأخيرا فإن الاستراتيجية ترتكز إلى الأداء الفعال للأسواق المالية (التمويل الصغير ورؤوس الأموال الاستثمارية) فضلا عن كفاءة تشغيل أسواق فعالة وتنافسية للسلع والخدمات التي تهم المناطق الريفية والتي تعد مهمة للأنشطة الريفية.

26 - على أن ثمة قلق بالغ إزاء القدرة الوطنية الحقيقية اللازمة لفعالية تنفيذ هذه المجموعة الواسعة من الاستراتيجيات والبرامج والأطر القانونية والأنشطة المقترحة، بل والأهم من ذلك، إحداث أثر كبير في الوقت المناسب. ويشار على وجه الخصوص إلى ما يلي:

- سيجري تنفيذ السياسات في إطار قيود الميزانية وفي حدود الحيز المالي المتاح للمناورة. وهو ما يعني أن الاتساق والتنسيق سيكونان مطلوبين عند تخصيص الموارد العامة والخاصة، وكذلك المعونة والقروض الخارجية.

- سيستلزم التعديل المؤسسي، بما في ذلك الانتقال إلى "دولة مجتمعية المنحى"، تقليص حجم المؤسسات وترشيدها وتطبيق اللامركزية فيها وكذلك تقوية هذه المؤسسات. ولن يتسنى للمنظمات الجديدة، إضافة إلى نظرائها المدنيين، مواجهة الفقر والحرمان الاجتماعي أو تعزيز التنمية الريفية بفعالية ما لم تأخذ بأفضل الممارسات.

27 - وطلبت الحكومة من الصندوق دعمها من أجل زيادة فعالية إعداد وتنفيذ معظم السياسات والبرامج الجديدة المقترحة بالنظر إلى تجربة الصندوق الناجحة في حالات النزاع وما بعد النزاع في بلدان المنطقة. ولا يعتبر هذا الدعم مجرد مساهمة مالية، بل هو أيضا نقل للخبرة وإمكانية الوصول إلى النهج و"الأساليب" المبتكرة وسيمثل جزءا من مساهمة الصندوق في دعم مساهمة منظومة الأمم المتحدة في إرساء السلام.

ثالثا – الدروس المستفادة من تجارب الصندوق في كولومبيا

28 – **الاستراتيجية والعمليات الحالية.** أجرى الصندوق دراسة استراتيجية موجزة وأوفد بعثة عامة لتحديد المشاريع في عام 1993 بناء على طلب محدد مقدم من الحكومة. ونتيجة ذلك العمل استأنف الصندوق عملياته في عام 1996 من خلال الموافقة على القرض CO426- (برنامج تنمية المشاريع الريفية الصغيرة). وانطلق هذا البرنامج في عام 1998 ويجري تنفيذه حاليا. واستند البرنامج إلى التشخيص والمبادئ التوجيهية الاستراتيجية المحددة من خلال الدراسات السالفة الذكر. وتم في ذلك الوقت تحديد حالة الفقر الريفي وتعاظم أهمية الإنتاج غير الزراعي لسكان الريف، وبخاصة السكان المعدمين، والحاجة إلى سياسات محددة لدعم المشاريع الصغيرة الريفية، وهو ما ساعد على إرساء الأساس لاستراتيجية محددة للصندوق تركز على هذه الجوانب. ولعل عملية تطبيق اللامركزية التي حددتها الحكومة بشكل قانوني أثناء تلك السنوات، فضلا عن الأداء المتوقع لقطاع الزراعة، يفسر المبالغة في تقدير فعالية الاستراتيجية والبرنامج المقترحين.

29 – كما استفادت كولومبيا من المنح الإقليمية الممولة من الصندوق والمخصصة للتدريب على التنمية الريفية. وكان للبرنامج الإقليمي للتدريب على التنمية الريفية في الأرجنتين، وبوليفيا، وشيلي، وباراغواي، وبيرو، وأوروغواي تأثير بالغ على تصميم وتنفيذ مشروع تطوير التكنولوجيا الزراعية الممول من البنك الدولي. كما ساهم برنامج تعزيز القدرة الإقليمية على تقييم مشاريع التخفيف من حدة الفقر الريفي في أمريكا اللاتينية والكاريبي والبرنامج الإقليمي للتدريب على التنمية الريفية في وضع السياسات والتدريب وتقاسم الخبرات وتصميم المشاريع وتنفيذها. وفي عام 2001 تلقت رابطة المزارعات ونساء المجتمعات الأصلية في بوياكا، وهي منظمة غير حكومية كولومبية، منحة من الصندوق من خلال برنامج التعاون الموسع بلغ مجموعها 000 45 دولار أمريكي (برنامج تنمية المشاريع الصغيرة للنساء في إدارة بوياكا). ويرمي هذا المشروع إلى تعزيز المشاريع الصغيرة التي تديرها النساء اللاتي ينتمين إلى الأسر الريفية الفقيرة وذلك من خلال توفير الخدمات غير المالية، مثل التدريب على إدارة الأعمال والتخطيط ومساعدات التسويق.

30 – **الدروس المستفادة.** ركزت أنشطة الصندوق في كولومبيا منذ عام 1998 على توفير المساعدة المالية والتوجيه المفاهيمي والدعم التقني من أجل تنمية المشاريع الريفية الصغيرة.

31 – وقد تأثرت عدة أنشطة من برنامج تنمية المشاريع الريفية الصغيرة سلبا بسبب الافتقار إلى السيطرة الفعالة على المصالح القطاعية.[11] وهناك العديد من الدروس المستفادة من هذه التجربة: (أ) الحاجة إلى تحسين التنسيق المشترك بين المؤسسات، وبخاصة في المبادرات المشتركة بين الوزارات؛ (ب) الافتقار إلى المشاركة الشعبية الفعالة، وكذلك الحاجة إلى التقريب بين مقدمي الخدمات والموظفين (في العاصمة) والسلطات المحلية وأصحاب المصلحة.

32 – أثبت تدخل الصندوق السابق إمكانية تنفيذ مشاريع ريفية صغيرة لتحقيق الأهداف السياساتية الكبيرة، مثل إدرار الدخل في المناطق الريفية وزيادة الإنتاج والإنتاجية وتعزيز القيمة المتأصلة والسوقية للأصول الريفية (بما في ذلك الحياة

[11] كان من المفترض أن تتولى إدارة البرنامج لجنة توجيهية تضم ممثلين من وزارة الزراعة والتنمية الريفية (المسؤولة عن برنامج المشاريع الوطنية الصغيرة). وأفضى التنافس بين الوزارتين على الأموال وصنع القرار إلى إخفاق أنشطة البرنامج أثناء السنتين الأوليين من التنفيذ.

والثقافة الريفية والجذور العرقية) التي يستهان بها في أغلب الأحوال. كما تحتاج تنمية المشاريع الريفية الصغيرة في المناطق المستهدفة من البلاد إلى إعادة إنشاء رأس المال الاجتماعي. ومن الأهمية البالغة كذلك إيجاد فرص عمل من خلال مشروع الشباب الذي يساعد على الحؤول دون انضمام الشباب العاطلين عن العمل إلى الجماعات العنيفة.

- كان لنهج الصندوق دور في تعزيز قيمة مخططات تخصيص الموارد على أساس تلبية الطلب. وتم توجيه الأموال العامة إلى مقدمي الخدمات المتنافسين لصالح المجتمعات المحلية الريفية وذلك باتباع إجراءات تتسم بالشفافية والديمقراطية وقواعد واضحة ومعايير تقنية. وشارك المستفيدون من المشروع في عملية صنع القرارات جنبا إلى جنب مع الخبراء وممثلي البلديات. وحفزت المنافسات المفتوحة ظهور أسواق إقليمية للمساعدة التقنية في مجالات منها تنمية الأعمال الريفية الصغيرة والإنتاج والتوضيب والتسويق والإدارة المالية والتنظيمية.

- على الرغم من عدم وجود سياسة وطنية لتطوير الخدمات المالية الريفية[12] وضيق مجال أنشطة الصندوق فقد كانت الخبرة إيجابية، حيث شملت ما يلي: (أ) تطوير القدرة المحلية والوطنية على تقديم الخدمات الائتمانية الصغيرة[13]؛ (ب) تقييم جميع أنواع المنافع العامة واستخدامها لضمان القروض الصغيرة؛ (ج) إنشاء خدمات لا مركزية موجهة نحو العملاء وتعتمد على إجراءات مبسطة وفترات صرف قصيرة؛ (د) تقديم القروض بأسعار فائدة حقيقية وغير مدعومة؛ (هـ) تصميم واستخدام الحوافز التي تعود على المشاريع الريفية الصغيرة بمركز ائتماني قوي وتحفز الاستثمارات الرأسمالية في المناطق الريفية (الاستثمار في الآلات والمعدات والابتكارات التكنولوجية، وما إلى ذلك). وساعد نجاح المشاريع الريفية الصغيرة المجتمعات المحلية على تكوين صناديق تضامن والتعاقد من الباطن على المساعدة التقنية من خلال مشروع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

- استند تحديد الأهداف إلى الإمكانات الإنتاجية الإقليمية وخطط التنمية الإقليمية وإمكانية إنشاء روابط مع شبكات إعادة التدوير الكبرى على طول الممرات الريفية الحضرية وفي داخل المشاريع الزراعية الكبيرة. وأفضى هذا النهج الأخير مثلا إلى تحديد الفرص التجارية للمشاريع الريفية الصغيرة في مجال إعادة تدوير المواد لزراعة الموز على نطاق تجاري.

- تفرض قيود الميزانية القطاعية في ظل ميزانية وزارة الزراعة والتنمية الريفية معوقات خطيرة على التوسع في الأنشطة البرنامجية واستخدامها في أغراض أخرى. ويمكن لتنسيق الميزانية بين مختلف مجالات الحكومة أن يمثل حلا للتغلب على هذه القيود. وينبغي لإدارة التخطيط الوطني أن تضطلع بدور

[12] تقوم حاليا إدارة التخطيط الوطني والبنك الدولي بإجراء دراسات تركز على القطاعات بهدف تحديد السياسات الملائمة في هذا المجال.

[13] يشمل الموردون المنظمات غير الحكومية المالية والمدخرات المجتمعية الدائرة وأموال القروض، والتعاونيات المالية الإقليمية وغير ذلك من الجهات المالية الخاصة.

مركزي ومستمر في صدد تحقيق هذه الأنواع من الترتيبات، وإلا فإن أثر الأنشطة البرنامجية الناجحة سيظل محصورا دائما.

33 - وسوف تراعى المبادئ التوجيهية التالية عند تنفيذ الأنشطة بين المشاريع الريفية الصغيرة وعند تكرار هذا النوع من المبادرات:

- **استهداف مزيد من الأنشطة والفعالية:** ينبغي أن تؤلف الأنشطة الناجحة على المستويات المحلية الأساس لتكرار أنشطة المشاريع الريفية الصغيرة وتوسيعها لتشمل مناطق أخرى مختارة.

- **تعزيز التمكين المحلي:** شمل نهج الصندوق تقديم تغييرات مؤسسية مهمة في محاولة لإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. وسعى الصندوق من خلال بناء الثقة والشفافية تدريجيا إلى إدارة وتنظيم مشاركة وتدخل مختلف المنظمات (المنظمات غير الحكومية، ومجموعات المجتمع المحلي، وسلطات البلديات، ووكالات التمويل الصغير، ووزارة الزراعة والتنمية الريفية وغيرها). واتسمت وظيفة "وضع القواعد" هذه بأهمية حاسمة في ابتكار المزايا التنافسية وإبداعها وربحيتها واستمرارها وتطويرها للمشاريع الريفية الصغيرة المدرة للدخل. وسيتم بناء توافق في الآراء بشأن "قواعد اللعبة" على عدة مستويات. وسوف تحدد الاتفاقات التنافسية والتحالفات الإنتاجية أطرا عامة. ومثال ذلك أن البروتوكولات المتعلقة بعرض المنتجات وجودتها ستتسم بأهمية أساسية لاتفاقات شبكات إعادة التدوير وسيلزم وضع مجموعة مختلفة من القواعد لتنظيم العرض التنافسي للمساعدات التقنية والإدارية.

- **تعزيز الأثر التحفيزي:** ينبغي توثيق الدروس المستفادة من تنفيذ برنامج تنمية المشاريع الريفية الصغيرة وسيلزم نقلها إلى غيرها من مجالات الحكومة، بما في ذلك الهيئة اللامركزية الجديدة التي يتوقع أن تتولى زمام السلطة.[14] وينبغي أن تفضي ابتكارات البرنامج إلى حوار حول السياسات مع الفاعلين الوطنيين والمحليين في القطاعين العام والخاص ومع منظمات المزارعين. وينبغي أن يكون استغلال الموارد المفيدة للتنمية الريفية في المجالات الحكومية الأخرى (إلى جانب وزارة الزراعة والتنمية الريفية) هو بؤرة تركيز المبادئ التوجيهية للسياسة الاستراتيجية من أجل التصدي لأبعاد وخطورة المشاكل في المناطق الريفية.

رابعا - الإطار الاستراتيجي للصندوق

ألف - الإطار الاستراتيجي للصندوق والنهج المقترحة

34 - لاحظت بعثة وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية تصميم الحكومة الراسخ على القضاء على الفقر وإرساء السلام وتعزيز التنمية في المناطق الريفية من كولومبيا. وفي هذا الصدد أعربت الإدارة الجديدة عن التزامها بدعم المبادرات

[14] من المفترض أن يحل أحد معاهد التنمية الريفية محل أربع مؤسسات قائمة، هي: المعهد الكولومبي للإصلاح الزراعي، والمعهد الوطني للري واستصلاح الأراضي، والصندوق الموحد للتنمية الريفية، والمعهد الوطني لمصايد الأسماك والزراعة المائية.

المستلهمة من واقع المجتمع المحلي والرامية إلى إدرار الدخل وتوفير فرص العمل في الوقت الذي تقوم فيه بتكوين رأس المال الاجتماعي. والتنمية الريفية المستدامة هي السبيل الوحيدة الممكنة على المدى البعيد للقضاء على العنف السياسي والاجتماعي في المناطق الريفية.

35 - وتشير البيانات الرسمية إلى أن ما يزيد على 80% من المواطنين الريفيين يعانون من الفقر وأن الفقر قد استشرى بمرور الوقت. كما يتضح أن 43% فقط من سكان الريف يعتمدون على الأنشطة الزراعية وحدها للحصول على الدخل والعمل، مقارنة بنسبة بلغت 80% في عام 1965، ويرجح استمرار هذا الهبوط. وتتسم هذه العوامل بأهمية بالغة في أن نفهم أن السبيل إلى التغلب على التحدي الذي يفرضه الفقر الريفي لا يمكن أن يقتصر على قطاع الزراعة، حيث أن فقراء الريف لم يعودوا من صغار المزارعين الذين يسعون إلى زيادة إنتاجية محاصيل وحيدة في مساحات صغيرة من الأراضي، بل أصبحوا اليوم في كثير من الأحيان أفرادا من هيكل أسري يدير مشاريع صغيرة وتتنوع اهتماماتهم بأسواق الموارد والمنتجات والخدمات. وعلى أساس هذا التحليل وهذه الصورة للفقر الريفي وفقراء الريف في البلد جرى تخطيط برنامج تنمية المشاريع الريفية الصغيرة الذي يموله الصندوق. على أن الآثار الناجمة عن صعوبة البيئة، وكذلك العديد من الدروس المستقاة من عملية التنفيذ، تدل على أنه يجب تعديل النهج المتبع وتعزيزه. ولذلك فإن الاستراتيجية الحالية للحكومة تشدد على الفرص التي توفرها المشاريع الصغيرة وغيرها من التحالفات والاتفاقات بشأن التعاون الاجتماعي والاقتصادي. وهذه الاستراتيجية المتعددة الأوجه والرامية إلى مكافحة الفقر والمستندة إلى الهويات المحلية والإقليمية تأخذ في الحسبان إمكانات عالم الريف وإمكانات قرى ومدن كولومبيا.

36 - وتسعى الحكومة حثيثا إلى التوصل إلى طرق لوضع *استراتيجيات وأدوات مبتكرة لإقامة روابط أوثق مع المجتمع الريفي*. وسوف ينطوي ذلك على مجموعة من الاستثمارات الاجتماعية في السلع والخدمات والنفقات العامة، بالإضافة إلى تنفيذ آليات مرنة لفعالية تخصيص الأموال العامة لتلك المبادرات المبتكرة التي سيأخذ بها فقراء المناطق الريفية. كما سيشمل ذلك دعم تطوير الأسواق المحلية والإقليمية ذات الصلة. على أن هذه النهج ما زال يفتقر إلى وجود استراتيجية واضحة، بما في ذلك السياسات والإجراءات والموارد لتعزيز الصلات المطلوبة بين مبادرات المواطنين وبين استعداد الدولة لدعم تلك المبادرات.

37 - ويمثل إيجاد نهج ملائمة وتقاسم الخبرات وتقديم المساعدة إلى الحكومة في تصميم وتطبيق الأدوات الكافية لتحقيق الأهداف السالفة الذكر، إطار الصندوق ودوره بالنظر إلى الحالة الراهنة في كولومبيا. ولذلك فإن التمكين المحلي وتعزيز وزيادة إمكانية وصول فقراء الريف إلى الأسواق ذات الصلة يمثل العناصر الأساسية في الاستراتيجية المقترحة لكولومبيا. وتميز هذه الجوانب الثلاثة الإطار الاستراتيجي للصندوق من أجل التنمية والحد من الفقر في المناطق الريفية من إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي.

باء - أهم فرص الابتكار وتنفيذ المشروع

38 - توفر كولومبيا للصندوق طائفة عريضة من فرص التدخل، وبخاصة لتوطيد دور الصندوق باعتباره الجهة الفاعلة التي تعمل بنشاط على الابتكار في مجال التنمية الريفية والحد من الفقر الريفي وتوفير الدراية الفنية في حالات النزاع وما بعد النزاع. ولذلك فإن الحكومة تنظر إلى الفرص المتاحة أمام الصندوق في إطار المبادئ التوجيهية التالية:

- تعزيز دور الصندوق عن طريق الاستفادة من برنامج تنمية المشاريع الريفية الصغيرة ومن خبراته وفوائده العرضية، وكذلك عن طريق الشروع في مشروع جديد (انظر أدناه)؛

- توفير الدعم لتكوين رأس المال الاجتماعي. وتشدد خطة التنمية الوطنية على دور التحالفات وترتيبات التعاون المبتكرة التي تشمل منظمات المجتمع المحلي وأصحاب المشاريع الخاصة والوكالات العامة. ويفتح ذلك المجال أمام الاستثمار في تكوين رأس المال الاجتماعي الريفي في المجالات المرتبطة بمسائل السياسات الأساسية (وهي المشاريع الريفية الصغيرة، وإمكانية الوصول إلى الخدمات التقنية والمالية الريفية، وإدرار الدخل من خلال النظم الصغيرة لعمليات تحقيق قيمة مضافة واستراتيجيات لتطوير المنافع العامة)؛

- تعزيز الدور المحفز الذي يؤديه نهج الصندوق وذلك من خلال دعم التغيير المؤسسي والحوار بشأن السياسات والابتكار والاتصال وتوطيد الصلات مع مبادرات الصندوق الأخرى في أمريكا اللاتينية.

39 - وجرى تحديد مجموعة من المجالات المواضيعية للفرص والسياسات التي تتسم فيها خبرة الصندوق بأهمية قصوى لكولومبيا:

- *تطوير أسواق الخدمات المالية الريفية* (المختلفة عن القروض الزراعية): ومن أوجه القصور التي باتت واضحة أثناء تنفيذ برنامج تنمية المشاريع الريفية الصغيرة[15]، عدم توافر الخدمات المالية الريفية لتلبية احتياجات المنظمات والجهات الفاعلة الريفية الصغيرة والفقيرة. ويمكن لعمليات الصندوق أن تساهم في ابتكار نظم ومنتجات وآليات لتوفير الخدمات المالية الريفية الفعالة والمستدامة (وبخاصة المدخرات، وعمليات التأمين الصغيرة وخدمات التحويل) استنادا إلى شبكة من المؤسسات الخاصة واحتياجات الأفراد والأعمال في المناطق الريفية. ويمكن توفير الدعم من أجل توسيع نطاق التغطية، والإرتقاء بالتكنولوجيا، وخفض تكاليف الخدمات، وإسداء المشورة بشأن المخاطر وتعزيز أصول هؤلاء المعنيين بتقديم الخدمات المالية الريفية؛

- *تطوير أسواق متخصصة في الخدمات غير المالية*، ويشمل ذلك إنشاء أسواق لتوفير المساعدة التقنية (في مجالات الإنتاج، والتوضيب، والتجارة، والشؤون القانونية، وما إلى ذلك). ويقوم المستفيدون بالتعاقد مباشرة مع هذه الخدمات، ومن المثالي أن يتم ذلك من خلال الموردين المحليين رهنا بظروف السوق؛

[15] سيكون برنامج تنمية المشاريع الريفية الصغيرة لدى الانتهاء منه في عام 2004 قد ساهم في تطوير المشاريع الريفية الصغيرة الناجحة في مناطق مختارة من كولومبيا.

- *دعم تطوير المشاريع الريفية الصغيرة المدرة للدخل* والتي ستسهم في عملية التنويع وفي الحد من المخاطر وحفز الصلات والتحالفات مع كبار أصحاب الأعمال ومقدمي الخدمات في إطار من الشبكات الصغيرة لمعالجة القيمة المضافة؛[16]

- *دعم المبادرات الرامية إلى الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والأراضي وإلى زيادة قيمة التراث البيولوجي والثقافي* من خلال تخصيص الحوافز النقدية للمقترحات (الأفكار) والمنجزات (النتائج) المنبثقة عن المجتمعات المحلية ومنظماتها؛

- *إنشاء "ممرات "اجتماعية واقتصادية* بقصد الربط بين المناطق الريفية والقرى والمدن بدون المساس بالهويات والفروق المحلية.

40 - تلك هي مجالات الابتكار الرئيسية التي يمكن للصندوق أن يسهم فيها بدور مهم للارتقاء بالسياسات والبرامج الحكومية الراهنة. والواقع أن استعراض خطة التنمية الوطنية يشير إلى وجود ما يقرب من 30 برنامجا ومشروعا ترتبط أهدافها ونطاقاتها ارتباطا وثيقا بالتنمية الريفية والحد من الفقر في الريف. ومن المهم ملاحظة أن معظم تلك المبادرات لا تقوم بتنفيذها وزارة الزراعة والتنمية الريفية. ومثال ذلك أن وزارة النقل هي الهيئة المنفذة لبرنامج الطرق الريفية الكبير (الطرق من أجل لاباز) الذي ستقوم بتنفيذه المؤسسات الصغيرة الريفية والمحلية؛ وتقع على مكتب الرئاسة المسؤولية المباشرة عن العديد من المشاريع التي تعالج التنمية الريفية في مناطق مختارة (وتركز على النازحين) ومشاريع إصلاح الأراضي، وكذلك المشاريع الأخرى التي تعالج المسائل المرتبطة بالسكان الأصليين؛ وتضطلع وزارة الداخلية بالمسؤولية عن تعزيز تنمية رابطات البلديات الريفية باعتبارها وسيلة لتعزيز المشاركة الشعبية؛ وتقوم المؤسسات المالية بصياغة القواعد وتعزيز المؤسسات لعمليات التمويل الصغيرة، وبخاصة في المناطق الريفية؛ وتقوم وزارة الزراعة والتنمية الريفية بدور نشط في تعزيز إصلاح الخدمات التقنية الريفية من خلال تطوير وحدات الإرشاد على مستوى البلديات وتحقيق التكامل بين رابطات البلديات الريفية، وما إلى ذلك. وعلى ضوء هذا الوضع ينبغي للصندوق أن يربط العمليات الجديدة بالتنفيذ الفعال للعمليات الجارية (أي برنامج تنمية المشاريع الريفية الصغيرة) وأن يكون له في كلتا الحالتين دور حاسم في تقديم الابتكارات.

41 - كما تشمل هذه الاستراتيجية دمج الدروس المستفادة من تنفيذ برنامج تنمية المشاريع الريفية الصغيرة. وتطرح الاستراتيجية تساؤلات أساسية عن عملية تحديد واختيار الأهداف الإقليمية للتدخل. ويعتبر تحديد الأهداف الإقليمية ذي صلة خاصة في سياق الأزمة السياسية والمالية الحالية. ويستصوب بشدة تطبيق معايير يراعى فيها الاستثمارات المشتركة مع القطاعات الأخرى. وسوف تنقل خبرة الصندوق عن طريق استثمارات (مشاريع) محددة تستكمل بتبادل الزيارات (طرق التعلم) إلى المشاريع الأخرى التي ينفذها الصندوق في المنطقة. وسوف تلتمس الخبرات ذات الصلة وتكيف وفقا للظروف السائدة في كولومبيا. وسوف توفر هذه الأنشطة العناصر اللازمة لإجراء حوار دائم حول السياسات فيما يتعلق بالتنمية

[16] يفضل مفهوم القيمة المضافة على مفهوم نظام الإنتاج. ولا يقصد من ذلك زيادة الإنتاج أو إنتاجية العوامل، وإنما تحقيق قيمة (دخل) يتم نقلها إلى فقراء الريف وإلى أصولهم الملموسة وغير الملموسة.

الريفية وأهداف مكافحة الفقر وأولويات السياسات المحددة في خطة التنمية الوطنية. كما ستسلط هذه الأنشطة الضوء على الدور المحفز الذي تؤديه أنشطة الصندوق في الوقت الذي تمكن فيه من إمكانات التآزر مع وكالات التمويل الأخرى.

جيم – إمكانات الوصول إلى المستفيدين والشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

42 – المنظمات غير الحكومية هي في كثير جدا من الأحيان المؤسسات الوحيدة التي تعمل في الميدان في أشد المناطق الريفية خطورة في البلاد. ويتم توفير المساعدة التقنية والخدمات المالية الريفية في إطار برنامج تنمية المشاريع الريفية الصغيرة بفضل المنظمات غير الحكومية وهي في بعضها مؤسسات خاصة أنشئت نتيجة الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والتضامن بين المشاريع الخاصة. وتقوم دائرة التنمية الدولية (المملكة المتحدة) بدعم برنامج مهم لمساعدة المنظمات غير الحكومية الريفية عن طريق بناء قدراتها وتعزيز رؤوس أموالها البشرية والتنظيمية. ومن غير الممكن في كولومبيا اتخاذ إجراءات مستدامة والعمل على تكرارها في المناطق الريفية النائية بدون تعاون المنظمات غير الحكومية. ويعمل البرنامج الذي يموله الصندوق في تعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية وهو ما سوف تسير على هديه أي عملية جديدة في كولومبيا.

دال – فرص الارتباط مع الجهات المانحة والمؤسسات الأخرى

43 – تبلغ حاليا حافظة كولومبيا الممولة من الخارج ما يقرب من 6.3 مليار دولار أمريكي. وتشمل هذه الحافظة 83 مشروعا (قرضا) منها 15 ما زالت سارية لمبلغ يصل إلى 1.4 مليار دولار أمريكي. ويعتبر مصرف التنمية للبلدان الأمريكية أكبر جهة تمويل حيث يبلغ عدد المشاريع التي يقوم بتمويلها 41 مشروعا، ويبلغ مجموع برنامجه الإقراضي زهاء 3 مليارات من الدولارات الأمريكية. والبنك الدولي هو ثاني أكبر جهة ممولة حيث يبلغ عدد المشاريع التي يمولها 27 مشروعا بقيمة 1.9 مليار دولار أمريكي، ومؤسسة الأنديز للتنمية هي جهة التمويل الرئيسية الخارجية الثالثة حيث يبلغ عدد مشاريعها ثلاثة مشاريع بقيمة 430 مليون دولار أمريكي. ويشمل الجزء المتبقي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والتمويل الثنائي. (انظر الذيل الخامس للحصول على مزيد من التفاصيل). وبتحليل هذه الحافظة يتضح أن ما يقرب من 2 مليار دولار أمريكي تستثمر في المشاريع المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالتنمية الريفية والزراعية، فضلا عن المساعدات المقدمة إلى النازحين من ضحايا العنف السياسي.

44 – ويقوم مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بتمويل مشاريع لدعم إصلاح وتسجيل الأراضي، وكذلك مؤسسات الائتمان الزراعي (بنك كولومبيا للتجارة الخارجية) وبعض برامج التنمية الإقليمية في المناطق الحضرية والريفية. وتقع مسؤولية تنفيذ مشاريع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بالدرجة الأولى على وزارة الزراعة والتنمية الريفية وعلى الهيئات المرتبطة بها، بما في ذلك المعهد الوطني للري وإعداد الأراضي ووكالة تمويل التنمية الإقليمية، إضافة إلى هيئات حكومية أخرى، مثل وزارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحكومات المحلية ومكتب الرئيس (صندوق الاستثمار من أجل السلام). ويقوم البنك الدولي بتمويل عملية تحديث نظم نقل التكنولوجيا الزراعية في ظل البرنامج الوطني لنقل التكنولوجيا الزراعية ومشروع التحالفات الإنتاجية في لاباز بالاشتراك مع وزارة الزراعة والتنمية الريفية. كما يشارك البنك الدولي في تمويل برامج التنمية الإقليمية في المناطق الحضرية والريفية (بالتعاون مع وكالة تمويل التنمية الإقليمية ومكتب الرئيس باعتبارهما الوكالتين المنفذتين). وأما مؤسسة الأنديز للتنمية فهي هيئة التمويل

الرئيسية لبرنامج الطرق الريفية الكبير (الطرق من أجل لاباز) الذي يتولى تنفيذه مكتب الرئيس (صندوق الاستثمار من أجل السلام) ووزارة النقل.

45 - وعقدت مناقشات مع الوكالات المنفذة ومنظمات التمويل الخارجية من أجل التوصل إلى طرق أفضل لتنسيق العمل وتحديد الصلات الاستراتيجية في المستقبل. وتعمل وزارة الزراعة والتنمية الريفية على زيادة التنسيق بين برنامج تنمية المشاريع الصغيرة وبين مشروع التحالفات الإنتاجية في لاباز الذي يموله البنك الدولي. وتتمثل الفكرة الأساسية في تركيز الأنشطة في نفس المناطق (التي سيتم اختيارها) وتعزيز الشراكات الاستراتيجية بين المشاريع الريفية الصغيرة وبين الشركات المتوسطة والكبيرة التي يدعمها برنامج البنك الدولي.

46 - وسوف تشمل الصلة مع مؤسسة الأنديز للتنمية وبرنامج الطرق من أجل لاباز برنامج تنمية المشاريع الريفية الصغيرة باعتباره أداة لتنظيم وتدريب المشاريع الريفية الصغيرة وإنشاء الطرق الريفية وباعتباره مصدرا لتمويل هذه المشاريع الريفية الصغيرة. ويبدي مكتب الرئيس (صندوق الاستثمار من أجل السلام) ووزارة النقل وكذلك مؤسسة الأنديز للتنمية، اهتماما بالغا بتنسيق الجهود مع برنامج تنمية المشاريع الريفية الصغيرة من أجل البدء في تنفيذ هذه الأنشطة أثناء السنة الحالية.

47 - وينبغي أن تكون الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك المكتب الخاص لمناطق النزاع) على بينة بأنشطة الصندوق. وتتوقف المسألة المهمة المتعلقة بتحديد المجالات الرئيسية لتنفيذ المشروع المقترح بشدة على العمل المشترك بين الحكومة وهذه الوكالات. وأخيرا وليس آخراً، ينبغي مراعاة الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لتنسيق المساعدة التقنية والمالية المقدمة إلى مجالات مختارة في أي أنشطة يضطلع الصندوق بتنفيذها في البلاد في المستقبل.

هاء – مجالات الحوار حول السياسات

48 - وينبغي ألا يقتصر حوار السياسات بين الصندوق والحكومة على وزارة الزراعة والتنمية الريفية. إذ أن الوضع الصعب الذي يعاني منه القطاع الريفي في كولومبيا يتطلب اشتراك مختلف المؤسسات، ولاسيما مكاتب الحكومة التي تقع عليها المسؤولية الرئيسية عن تنسيق تخصيص الموارد العامة واتخاذ القرارات الرفيعة المستوى في مختلف القطاعات والوزارات. لذا، فمن الموصى به للغاية أن يضم حوار السياسات علاوة على مستشاري الرئيس، إدارة التخطيط الوطني. وزارة الزراعة والتنمية الريفية وغيرها من المؤسسات النشطة في مجالي الزراعة والتنمية الريفية (مثل صندوق تمويل القطاع الزراعي والثروة الحيوانية والمعهد الوطني للري وإعداد الأراضي)، إضافة إلى الوزارات الأخرى ممن لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالتنمية الريفية وسياسات الحد من الفقر الريفي التي يتوجب عليها المشاركة في حوار السياسات في ضوء التنسيق بين الهيئات المذكورة أعلاه.

49 - وتشمل المجالات الرئيسية للحوار حول السياسات ما يلي:

- *تعزيز التمكين المحلي وتقوية رأس المال الاجتماعي الريفي*: ستتمكن المجتمعات المحلية، وبخاصة فقراء المناطق الريفية، من الاستفادة على الوجه الأكمل من الحوافز وغيرها من الفرص المتاحة

وذلك من خلال وجود منظمات ريفية أقوى وأكثر اتساقا وعلى قدر أعلى من التأهيل. وتنطوي عملية استعادة الثقة والأمن على رأب الصدع الذي أحدثه النزاع الاجتماعي والعنف في المناطق الريفية. ويشمل ذلك زيادة قدرة الكيانات والمنظمات المحلية حتى يمكنها التأثير بفعالية في السياسات والمؤسسات العامة. كما أن زيادة قوة التأثير في فض المسائل التي تمس سبل عيشهم ومصالحهم سيتيح لهم الاشتراك في التحالفات الاستراتيجية ذات الأهمية الخاصة في نظم الإنتاج والإمداد والترتيبات بين المجموعات. وينبغي للحكومة والصندوق أن يواصلا توحيد جهودهما لتعزيز وتحقيق المساواة بين الجنسين، وكذلك الاهتمام على وجه الخصوص بدعم الأنشطة لصالح الأقليات الأصلية والعرقية.

- *زيادة إمكانية الوصول إلى الأصول والخدمات*: يعد الوصول المباشر، في مقابل النُهج غير المباشرة، استراتيجية تتسم بفعالية أكبر لمكافحة الفقر والحرمان. ويمكن حفز النمو وتنويع فرص العمل والدخل بين فقراء الريف عن طريق زيادة الإنصاف في إمكانية الوصول إلى الأصول الرأسمالية الطبيعية (لإنتاج السلع وكذلك الخدمات البيئية) والخدمات المالية الريفية والتكنولوجيا والمعلومات وإنشاء البنى الأساسية ورأس المال البشري.

- *فتح الأسواق*: يتوقف نجاح المشاريع الصغيرة الزراعية وغير الزراعية على تسهيل إمكانية الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية (بما في ذلك المدخرات) وزيادة قدرة المنظمات الريفية على التفاوض بشأن السلع أمام الأسواق الداخلية والخارجية. ويعترف هذا المسلك بالتفاعل بين القطاعين الريفي والحضري ويستفيد من إمكانية مكافحة الفقر الريفي وتوسيع نطاق سبل العيش البديلة والمستدامة المتاحة في المناطق الريفية من كولومبيا.

50 - ويمكن إحداث تغيير مؤسسي إيجابي من خلال إجراء حوار حول السياسات تشترك فيه الوكالات العامة والخاصة ومنظمات المزارعين والأكاديميين والمؤسسات المالية الدولية ومؤسسات التمويل الأخرى. على أنه لابد من استكمال هذا الحوار بتوصيات محددة بشأن طرق ووسائل إحداث التغيير. كما ينبغي أن تراعى في الحوار المناقشات حول مشروع الرؤية الزراعية لعام 2025، وهو مبادرة ترعاها المؤسسات الرائدة، مثل إدارة التخطيط الوطني ووزارة الزراعة والتنمية الريفية ومؤسسة كولومبيا الدولية ومركز الدراسات الزراعية، كما ينبغي مراعاة علاقة المشروع بالتنمية الريفية وسياسات الحد من الفقر في الريف.

واو - مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة

51 - يستصوب بشدة إجراء تنسيق فعال مع الوزارات الأخرى في حالة برنامج تنمية المشاريع الريفية الصغيرة. وينبغي الموافقة على هذا التنسيق وتنفيذه مع إدارة التخطيط الوطني، وكذلك مع وزارة الزراعة والتنمية الريفية وتحت إشراف دقيق من مكتب الرئيس. وفيما يلي الإصلاحات الرئيسية التي سيتم تطبيقها أثناء تنفيذ البرنامج:

- إنشاء تحالفات مع المشاريع التي يجري تنفيذها في المناطق الأخرى من البلاد من أجل تكميل تمويل تلك المشاريع بموارد برنامج تنمية المشاريع الريفية الصغيرة. وينبغي أن تشمل هذه البرامج، ضمن

برامج أخرى، برنامج "الطرق من أجل لاباز" (وزارة النقل)، فضلا عن برنامج شبكات التضامن (مكتب الرئيس).

- ترتفع الحدود القصوى لميزانيات هذه البرامج عما هو مفروض على وزارة الزراعة والتنمية الريفية على مدى السنوات الأربع المقبلة. وهناك اقتراح يرى أن جزءا من الموارد "العاطلة" الخاصة ببرنامج تنمية المشاريع الريفية الصغيرة ينبغي استخدامه وتوجيهه من خلال تلك البرامج، مما سيزيد من سرعة صرف القرض المقدم من الصندوق.

52 - ولن يطرح للنقاش دور وزارة الزراعة والتنمية الريفية باعتبارها الوكالة المنفذة لبرنامج تنمية المشاريع الريفية الصغيرة، ولكن يقترح زيادة قدرة الوزارة على معالجة مزيد من المصروفات في حدود القيود الشديدة للميزانية على مدى السنوات الأربع المقبلة.

زاي - إطار الإقراض المؤقت وبرنامج العمل الدائر

53 - نوقشت مع الحكومة استراتيجية الصندوق إزاء الاستثمارات المقبلة في كولومبيا. وبالنظر إلى الظروف الراهنة للاستثمار العام في مكافحة الفقر الريفي، تقرر عدم استصواب إنشاء خط إمداد للاستثمارات المتوسطة المدى، على أنه ينبغي تصميم برنامج تجريبي مرن ومبتكر لاختبار المنهجيات التي ستنفذ على الأجل القصير. وسوف يتحقق ذلك من خلال مشروع دعم مبادرات التنمية الريفية الاستراتيجية وهو ما سيعني الحصول من الصندوق على دعم مالي يقترب من 15.0 مليون دولار أمريكي.

54 - وسوف تتسم هذه العملية بثلاث خصائص أساسية، هي:

- *الإطار المؤسسي*: تشمل التنمية الريفية في كولومبيا العديد من مجالات الحكومة. ويتطلب التنسيق الجاري بين مختلف الوزارات إنشاء وحدة دائمة (هيئة فكر ومشورة) تختص برصد جميع السياسات والبرامج والمشاريع التي تتناول تلك المسائل وتسدي المشورة إلى صانعي القرارات. وينبغي إنشاء هذه الوحدة داخل إدارة التخطيط الوطني.

- *التركيز على مناطق محددة*: سيتعين تنفيذ المشروع في عدد محدود من المناطق التجريبية ذات الأولوية. وتتمثل الفكرة الأساسية في اختبار النهج المبتكرة في المناطق الصغيرة في شتى أنحاء البلد حيث تضمن الحكومة السلام والاستقرار. وسوف تدرج ابتكارات الصندوق في برامج الحكومة في المناطق الريفية (التمويل الصغير؛ والمشاريع الصغيرة؛ وخدمات الدعم التقني؛ ودعم المرأة الريفية؛ ومساعدة مجتمعات السكان الأصليين والأقليات العرقية؛ وإنشاء الطرق الريفية، وما إلى ذلك) التي ستتركز في المناطق الرائدة. وستتحدد الوكالات المنفذة في مختلف المناطق والأنشطة وفقا للأوضاع المحلية.

- *الإجراءات المتكاملة المتعددة القطاعات*: يتمثل المفهوم الأساسي للمشروع في "التصدي" العام لمعظم أسباب الفقر الريفي والتركيز على بضع مناطق محددة ومحدودة باستخدام كافة الأدوات المتاحة للحكومة (أي البرامج والمؤسسات الوطنية الواردة في خطة التنمية الوطنية) والآليات التنفيذية التي يرجح أن تشجع على العمل في تعاون وثيق مع السلطات العامة وتعزيز المشاركة الشعبية النشطة. وستتمثل نقطة التركيز الأساسية في اختبار فعالية هذا النهج على المستوى المحلي، وسيشمل ذلك ابتكارات الصندوق الرئيسية فضلا عن آليات التنسيق الحكومية الفعالة. وفي حال نجاح الاختبار على هذا النطاق ستكون الخطوة الاستراتيجية المقبلة هي تكرار المشروع، أي توسيعه ليشمل مناطق أخرى، وتطبيق تغييرات في الإطار المؤسسي، وتعديل ما هو قائم من أدوات وضع الميزانيات وتخصيص الموارد، والأخذ بآليات جديدة للرصد، وما إلى ذلك.

55 – وقد نوقش هذا المقترح مع السلطات العامة (مستشاري الرئاسة وإدارة التخطيط الوطني ووزارة الزراعة والتنمية الريفية ووزارة النقل وغيرهم) وكذلك مع المجموعات الخاصة والمنظمات غير الحكومة ومنظمات المجتمع المدني. وساهم النقاش والتشاور في تحديد نهج مبتكر لمكافحة الفقر والتمايز في المناطق الريفية من كولومبيا، ويتمثل هذا النهج في التعلم من خلال العمل مع وجود إمكانية كبيرة للتكرار في مناطق كبرى من الريف.

56 – ويمكن أن يشترك صندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للبترول، وكذلك مؤسسة الأنديز للتنمية، في تمويل العملية الجديدة الأولى. ويتفق حجم هذه العملية ونوع التمويل المقترح مع السياسة الحكومية الحالية المتعلقة بالمديونية الخارجية ومع الاتفاقات المبرمة بين الحكومة وصندوق النقد الدولي.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

COLOMBIA

Land area (km² thousand) 2001 a/	1 039
Total population (million) 2001 a/	43.04
Population density (people per km²) 2001 a/	41
Local currency	Colombian peso (COP)

Gross national income per capita (USD) 2001 a/	1 890
GDP per capita growth (annual %) 2000 a/	-0.3
Inflation, consumer prices (annual %) 2001 a/	9
Exchange rate: USD 1.00 =	COP 2 800

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1995-2001 a/	1.0
Crude birth rate (per thousand people) 2001 a/	22
Crude death rate (per thousand people) 2001 a/	6
Infant mortality rate (per thousand live births) 2001 a/	19
Life expectancy at birth (years) 2001 a/	72
Number of rural poor (million) (approximate) a/	12.5
Poor (as % of total rural population) a/	29.0
Total labour force (million) 2001 a/	18.94
Female labour force (as % of total) 2001 a/	39
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2001 a/	112 b/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2001 a/	8
Nutrition	
Daily calorie supply per capita, 1997 c/	2 597
Malnutrition prevalence, height-for-age (% of children under 5) 2001 d/	14
Malnutrition prevalence, weight-for-age (% of children under 5) 2001 d/	7
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2001 a/	10 b/
Physicians (per thousand people) 2001 a/	n/a
Population using improved water sources (%) 2000 d/	91
Population with access to essential drugs (%) 1999 d/	80-94
Population using adequate sanitation facilities (%) 2000 d/	86
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2001 a/	12
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2000 a/	2 335
Food production index (1989-91=100) 2001 a/	122
Cereal yield (kg per ha) 2001 a/	3 268
Land Use	
Arable land (as % of land area) 2000 a/	3
Forest area (as % of total land area) 2000 a/	48
Irrigated land (as % of cropland) 2000 a/	19

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2001 a/	82 410
Average annual rate of growth of GDP a/	
–1981-1991	3.8
–1991-2002	2.5
Sectoral distribution of GDP, 2001 a/	
–% agriculture	13
–% industry	30
–% manufacturing	16
–% services	57
Consumption, 2001 a/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	21
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	64
Gross domestic savings (as % of GDP)	15
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports, 2001 a/	12 257
Merchandise imports, 2001 a/	12 834
Balance of merchandise trade	-577
Current account balance (USD million)	
–before official transfers, 2001 a/	-4 184
–after official transfers, 2001 a/	-1 788
Foreign direct investment, net, 2001 a/	2 287
Government Finance	
Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 2001 a/	-7 b/
Total expenditure (% of GDP) 2001 a/	19 b/
Total external debt (USD million) 2001 a/	36 699
Present value of debt (as % of gross national income), 2001 a/	47
Total debt service (% of exports of goods and services) 2001 a/	36
Lending interest rate (%) 2001 a/	21
Deposit interest rate (%) 2001 a/	12

a/ World Bank, *World Development Indicators*, CD ROM 2003.
b/ Data are for years or periods other than those specified.
c/ United Nations Development Programme, *Human Development Report*, 2000.
d/ United Nations Development Programme, *Human Development Report*, 2003.

APPENDIX II

LOGICAL FRAMEWORK

Narrative Summary	Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions/Risks
Goal			
Rural poverty reduced (incidence and severity) by means of facilitating access of the rural poor to assets, services and markets that may enable them to sustainably diversify and improve their production and productivity, employment rate and incomes; preserving gender equity and the natural environment	• Reduction of rural poverty indicators • Improvement in gender equity indicators • Increase in quantity, quality and value of natural resources	• Studies on poverty • National household surveys • Programme impact • Evaluation, gender studies • Natural resource monitoring studies	• The Government's agenda for rural development and rural poverty reduction stays a high priority • NDP projections and macroeconomic conditions maintained • Public investment with external funds is not reduced
Purpose			
Support strategic initiatives for rural development and rural poverty reduction Support government efforts and policies for rural poverty reduction and rural development by introducing innovations in rural financial services, rural technical services, fostering rural microenterprises, gender equity approaches and regional development Improvement of government policies and programmes for contact with rural areas through the introduction of improved targeting, grass-roots participation and institutional coordination mechanisms Increase in the amount and value of the natural and biological resources	• Improved institutional framework and coordination at national and regional levels • Improved programme and project implementation • Sustainable and effective rural markets for financial and technical services established • Increase of family incomes through agricultural and non-agricultural activities • Strengthened grass-roots organizations operating within an entrepreneurial perspective and generating income for their associates Increase in the amount and quality of natural and biological resources	• Performance evaluations of strategic initiatives and programmes • Impact assessments of strategic initiatives and programmes • Studies on poverty • National household surveys • Participatory impact assessments • Reports on NDP-related programmes • Evaluation reports Reports and evaluations by the Government and other organizations Studies on environmental impact and beneficiaries' incomes	• Public security in selected regions assured • Political decision to strengthen policies and improve the institutional framework for rural development • Implementation of macroeconomic policies maintaining or raising the competitiveness of national production • Satisfactory development of natural resources and environmental service markets

STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Risks	Remarks
Office of the President (Senior Advisors and Administrative Department of the Office of the President (DAP))	• Small, effective institution, with close linkages at high political and economic levels and with the multilateral and bilateral agencies. • Responsible for coordinating the execution of Plan Colombia (National Plan for Alternative Development (PLANTE) and Red Solidaria programme). • Only institution that could arbitrate between different ministries and able to push joint initiatives.	• During the last government, DAP and the Investment Fund for Peace developed too much independence from the other government agencies. This is being corrected, but there are no clear guidelines for the new organization.	• As the agency responsible for Plan Colombia, it exerts considerable influence on the Government's decisions and policies. • It is interested in promoting coordination and following the implementation of programmes for rural development and rural poverty reduction.	• This office, together with DNP, is the main government counterpart for discussing policies with IFAD. • Highly recommended involving them when planning and monitoring the steps to be followed by IFAD.
National Planning Department (DNP)	• The most qualified government agency for the formulation of policies, programmes and projects. Responsible for the preparation and monitoring of the NDP. Responsible for annual budget preparation. Crucial decisions related to programmes to be included, as well as external financing policy. Highly concerned with need for innovations in rural development and rural poverty reduction policies. Great interest in becoming a permanent 'think-tank' for rural development policies and incorporating experiences of IFAD in other countries of the region.	• DNP is not a project executing agency. • DNP has limited experience in the close monitoring of rural development and rural poverty reduction programmes. • DNP cannot arbitrate among ministries once annual budget has been approved.	• DNP has expressed its interest in becoming the 'think-tank' for rural development and rural poverty reduction programmes. • DNP wants to establish a specialized unit to learn about experiences in other countries and to use this knowledge as input for the formulation of innovative policies and activities in Colombia. • DNP would also be a permanent monitoring unit for the coordinated implementation of all government programmes related to rural development. • It is interested in combining programmes and donors efforts in order to increase the effectiveness and efficiency of rural poverty reduction policies.	• This office, together with the Office of the President, is the main government counterpart for discussing policies with IFAD. • Highly recommended involving it when planning and monitoring the steps to be followed by IFAD. • DNP approval is needed for all externally financed projects.

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Risks	Remarks
Ministry of Agriculture and Rural Development (MARD)	• Vast experience in agricultural matters. • Executing agency of the most important programme for support of rural microenterprises (PADEMER) financed by IFAD. • Interested in coordinating actions with other ministries and organizations (municipalities, associations) to improve rural support services at local level.	• Mainly specialized in agricultural development, with less experience in rural development; nonetheless, has expressed interest. • Organizational and bureaucratic deficiencies that reduce its efficiency • Budget allocations to foster commercial agriculture are larger than those for rural development. • Budget allocations to MARD for the next four years diminish during the period.	• Cooperation with MARD is needed in the design of policies and strategies, knowledge development, education and training of technicians, resource management, monitoring, evaluation and control of production and farming issues. • Present authorities express interest in rural development policies and recognize that this process should include ministries and organizations other than MARD if they are to be effective.	• MARD is the executing agency of PADEMER. Although budget allocations for 2003 have been very low, it has expressed its commitment to resolve this situation in the next years. • Without MARD consensus, it would be very difficult to carry out an integrated and effective rural development policy.
Local Authorities, Departments and Municipalities	• Proximity to rural population. • Mandate and resources for the functioning of extension units at municipal level. • Growing concern because of the lack of coordination of the Government's programmes related to rural development.	• Organizational and bureaucratic deficiencies that reduce their efficiency. • Low technical level in many extension units in municipalities due to lack of transparent recruitment policies. • Weak popular control.	• High political decisions to strengthen municipal service quality, especially for technical support services. • MARD promotes an improvement programme for extension units at municipal level, including technical services for non-agricultural activities.	• Effective involvement of local authorities is crucial to establish policies for close rural contact sought by the Government. • Selection of specific areas and municipalities is also crucial to maximize impacts.
Grass-roots Organizations	• There are many community and productive local organizations that resist not only political violence, but also a systemic financial crisis.	• Most show weaknesses in organization, use of opportunities and market integration.	• PADEMER has shown that organizations have a significant capacity to develop skills.	• A more detailed survey of these organizations, including a brief evaluation of their capacities, is required.
NGOs, Service Providers	• There are different levels of development and fieldwork. Especially effective when they work directly with grass-roots organizations. • The reduction of state services in the 1990's has provided room for more private service NGOs.	• Bias towards supply of services instead of demand-driven activities. • Weaknesses in managing new initiatives.	• Developed NGOs are exist in some regions of the country. • Good potential for development, especially in supplying rural technological services. • They receive support from the Department for International Development (UK) and other agencies.	• A more detailed survey of these organizations, including a brief evaluation of their capacities, is required.

APPENDIX IV

IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME

The Proposed Country Programme	IFAD's Strategic Objectives 2002-2006		
	Strengthening the capacity of the rural poor and their organizations	**Improving equitable access to productive natural resources and technology**	**Increasing access to financial assets and markets**
Development of markets for rural financial services	Contribute to strengthening small and poor economic agents and organizations.	Support the use of new financial technologies in favour of the poor.	Contribute to the generation of innovative systems, products and mechanisms for the provision of sustainable and efficient rural financial services, in particular savings, micro-insurance and transfers based on a network of private institutions and on demand.
Development of specialized non-financial service markets	Reinforcing the capabilities of local suppliers and helping poor rural producers and their organizations to gain access so as to contract services directly in the marketplace.	Contribute to improving the delivery of technical support services and promote the local supply of technical knowledge.	Create private markets for the provision of technical assistance (for production, processing, trade, legal affairs, etc.). Promote balance between the demand and supply of services by offering incentives to local suppliers and clients.
Support for the development of income-generating rural microenterprises	Strengthen the initiatives of individuals and groups to set up their own businesses.	Enhance the access to management and production technologies for rural microenterprises.	Contribute to diversification and risk reduction and stimulate links and alliances with larger businesses and service providers.
Support for initiatives aimed at the sustainable management of natural resources and land	Contribute to the creation of sustainable livelihoods for the rural poor, their communities and organizations, which are all too often exposed to violence.	Increase the value of the biological and cultural wealth of rural areas and the assets of the rural poor.	Support economic initiatives, such as ecotourism and the management of wildlife.
The development of 'corridors'	Create employment opportunities for rural poor producers by linking their production to villages and towns.	Foster the introduction and use of technology, adding value to rural products.	Facilitating access to markets for rural producers and increasing their negotiating capabilities.

APPENDIX V

ACTIVIDADES EN CURSO Y PREVISTAS DE OTRAS ASOCIACIONES EN EL DESARROLLO

SECTOR	PRESTATARIO	EJECUTOR	PRESTAMISTA NUMERO CRÉDITO	PROYECTO	ESTADO	MONTO USD
Agricultura	NACIÓN	INAT	**BID** **863**	Adecuación de Tierras	**PRORROGADO**	57 000 000
Agricultura	INAT	INAT	**OECF – JAPON**	Adecuación de Tierras - Ariari 1	**FIRMADO**	69 800 000
Agricultura	NACIÓN	Min. Agricultura	**BIRF** **7092**	Alianzas Productivas para la Paz	**FIRMADO**	30 000 000
Agricultura	NACIÓN	Min. Agricultura	**FIDA** **426-CO**	Apoyo a la microempresa rural - PADEMER	**PRORROGADO**	15 510 000
Agricultura	NACIÓN	INAT	**CHINA**	Plan de acción del Alto Patía	**PRORROGADO**	2 415 750
Agricultura	NACIÓN	FONDO PLANTE	**BID** **984**	PLANTE - Plan Nacional Desarrollo Alternativo	**PRORROGADO**	50 000 000
Agricultura	NACIÓN	Min. Agricult.	**BIRF** **3871**	PRONATTA Transferencia Técnica	**PRORROGADO**	51 000 000
Agricultura	NACIÓN	Min. Agricult.	**BIRF** **4363**	**LIL** Zonas de Reservas Campesinas	**FIRMADO**	5 000 000
Agricultura	Bancoldex	Bancoldex	**BID**	Programa de Financiamiento Rural (F.I.A.)	**PROGRAMADO**	65 000 000
DRU	Findeter	Findeter	**BIRF** **4345**	PDT II - Desarrollo Territorial y desarrollo de infraestructura urbana	**FIRMADO**	49 000 000
DRU	Findeter	Findeter	**BID** **1066**	PDT II - Desarrollo Territorial y Desarrollo de Infraestructura Urbana	**FIRMADO**	28 500 000
DRU	NACIÓN	IGAC	**BID** **1027**	Formalización de la propiedad y modernización de la Titulación Predial.	**PRORROGADO**	14 500 000
DRU	NACIÓN	Min. Desarrollo	**BID**	Programa de Vivienda	**PROGRAMADO**	100 000 000
Transporte	NACIÓN	FERROVIAS-INVIAS	**BID** **706**	Corredores Transporte	**PRORROGADO**	299 754 676
Transporte	NACIÓN	Findeter	**BID** **1075**	Programa Carreteras Departamentales	**PRORROGADO**	100 000 000

ORGANIZACIONES NO GUBERNAMENTALES

ONG	Proyectos Organización			Prestamista Número de Crédito	Proyecto	Estado	Monto USD
	Sector	Prestatario	Ejecutor				
Minicadena Productiva del Borojó (CIDELPA)	Agricultura, Ambiente	Nación	CIDELPA	Fondo DRI	Desarrollo sostenible y apoyo a las cooperativas de productores de Borojó	Concluido	18 500
CORSEDA Corporación para el desarrollo de la sericultura del Cauca	Sericultura	Nación	Unión Temporal CAFÉ-SEDA Comité Departamental de Cafeteros	PRONATTA	Capacitación en incubación y cría de gusano de seda en sus etapas de joven y adulto para los pequeños sericultores del Cauca	Concluido	38 400
	Sericultura	Nación	Unión Temporal CAFÉ-SEDA Comité Departamental de Cafeteros	PRONATTA	Capacitación en cuatro técnicas artesanales de la Seda, para las familias agremiadas en la Corporación para el Desarrollo de la Sericultura del Cauca	Concluido	44 814
	Sericultura	Nación	Unión Temporal CAFÉ-SEDA Comité Departamental de Cafeteros	PADEMER	Consolidación de la Corporación para el Desarrollo de la Sericultura del Cauca CORSEDA	Concluido	135 185
	Sericultura	Nación	CORSEDA	PADEMER	Fortalecimiento de las áreas Comercial y Organizacional social	Concluido	30 000
Unión Indígena Zona Acaricuara	Artesanal Indígena	Unión Indígena Zona Acaricuara		NOVIB (Agencia Holandesa)	Asistencia en la comercialización de productos artesanales	Concluido	
Fundación Espavé	Ambiental		Espavé	ECOFONDO	Apoyo al programa de desarrollo social y sistemas sostenibles de explotación de los recursos naturales en el Pacífico Colombiano	En proceso	20 000
Asociación de Fruticultores del Municipio de Herran N. Santander	Agricultura		Asociación de Fruticultores del Municipio de Herran N. Santander	SENA Y COSORNOC	Asistencia técnica y fortalecimiento de la base organizacional en 7 municipios del N. Santander	En proceso	
	Agricultura	Ministerio de Agricultura	Asociación de Fruticultores del Municipio de Herran N. Santander	PADEMER	Fortalecer la capacidad empresarial de las organizaciones de base	En proceso	

Asociación Departamental de usuarios de comités ambientales rurales N. Santander	Ambiental		Asociación Departamental de usuarios de comités ambientales rurales N. Santander	CORPONOR	Capacitación y Educación ambiental	Concluido	40 800
	Educación		Asociación Departamental de usuarios de comités ambientales rurales N. Santander	ALCADIAS DEL ZULIA	Capacitación con alternativas de producción	Concluido	12 000
	Educación		Asociación Departamental de usuarios de comités ambientales rurales N. Santander	PRONATTA	Capacitación a usuarios de Comités ambientales rurales de 11 municipios de la Cuenca Mayor del Río Zulia	Concluido	55 000
	Educación		Asociación Departamental de usuarios de comités ambientales rurales N. Santander	CORPONOR	Capacitación y Asistencia Técnica a 115 has de bosque protector productor de los 8 municipios de la cuenca del río Zulia	En proceso	7 600
	Ambiental		Asociación Departamental de usuarios de comités ambientales rurales N. Santander	FPA	Conservación y recuperación de las microcuencas de las veredas Páramo, Ensillada, Cuperena, Los naranjos y Sul Alto del municipio de Santiago departamento del Norte de Santander	En proceso	81 500
Asociación TIERRAGRATA	Agrícola	NACIÓN	Tierragrata		Capacitación Socio empresarial a 300 productores de cacao clonado en 5 municipios del departamento	En Ejecución	12 280
	Pecuario	Departamento	Tierragrata		Evaluación de la industria láctea artesanal en 11 municipios del departamento.	Terminado	3 508
	Ganadero	Departamento	Tierragrata		Diagnóstico del sector ganadero del departamento como insumo para el acuerdo de competitividad	Terminado	5 263

Corporación Solidaria NANYANVA	Salud- RURAL	Fondo FIP - Presidencia de la República - Programa Empleo en Acción.	Nanyanva		Promoción y Prevención de la Salud a Mujeres.	Concluido	12 500
	Urbano-Campoalegre	Fondo FIP - Presidencia de la República - Programa Empleo en Acción	Nanyanva		Construcción Alcantarillado	Concluido	16 502
	Rural-Natagaima	Fondo FIP - Presidencia de la República - Programa Empleo en Acción	Nanyanva		Construcción Cancha de Fútbol	Concluido	16 217
	Urbano-Coyaima	Fondo FIP Presidencia de la República, Programa Empleo en Acción	Nanyanva		Pavimentación vía	Concluido	37 857
	Rural-Paicol	Fondo FIP - Presidencia de la República - Programa Empleo en Acción	Nanyanva		Empedrado de vía	Concluido	24 429
	Urbano-Paicol	Fondo FIP - Presidencia de la República - Programa Empleo en Acción	Nanyanva		Construcción cancha de fútbol	Concluido	12 587
	Urbano-Paicol	Fondo FIP - Presidencia de la República - Programa Empleo en Acción	Nanyanva		Empedrado de vías	Concluido	25 816
	Urbano-Guadalupe	Fondo FIP - Presidencia de la República - Programa Empleo en Acción	Nanyanva		Protección Río	Concluido	37 520
	Urbano-Castilla	Fondo FIP - Presidencia de la República - Programa Empleo en Acción	Nanyanva		Parque	Concluido	22 623
	Urbano-Natagaima	Fondo FIP - Presidencia de la República - Programa Empleo en Acción	Nanyanva		Alcantarillado	Concluido	26 243
	Rural-Natagaima	Fondo FIP -Presidencia de la República -Programa Empleo en Acción	Nanyanva		Canalización quebrada	Concluído	32 403

Corporación WAIRA	Urbano-rural	Instituto Colombiano de Bienestar Familiar - Huila	Corpowaira		Capacitación de Jóvenes del programa "Atención Integral al joven"	Liquidado	1 607
	Urbano 3 municipios	Centracafé Ltda.	Corpowaira		Recolección, procesamiento y comercialización de semillas de bosque natural en áreas de ecosistemas estratégico del Huila		9 642
	Ambiental	Centracafé Ltda	Corpowaira		Establecer sistema de información sobre el mercado de semillas nativas de Bosque, establecimiento del Fondo Rotatorio		7 500
	Ambiental	Fondo Inversión Para la Paz - Neiva	Corpowaira		Programas comunitarios para la ejecución del proyecto Recuperación y reforestación de la ronda de la quebrada La Chorrera.		13 372
	Ambiental	Convenio Fondo de Inversión para la Paz – CAM - Waira	Corpowaira		Proyectos comunitarios, para la ejecución, recuperación y limpieza de rondas de quebradas urbanas.	Liquidado	13 213
	Ambiental	Centracafé Ltda.	Corpowaira		Gestión ambiental urbana en los Humedales del oriente de Neiva	En ejecución	13 213
Fundación para el Desarrollo Integral de la Amazonía FUNDEINAMA	Agropecuario	Municipio de Doncello - Gobernación del Caquetá	FUNDEINAMA	Fondo DRI, Fondo Nacional de Regalías	Reforestación áreas críticas en la microcuenca de los ríos Doncello y Anaya. Municipio de Docello.	Ejecutado	33 356
Asociación de Hebeicultores del caquetá ASOHECA	Cauchero	PNDA USAID - CORPOICA, SINCHI; Embajada del Japón	ASOHECA	PNDA USAID - CORPOICA, SINCHI; Embajada del Japón	Fomento y recuperación del cultivo de caucho en la zona de influencia de los rios Caquetá, y Orteguaza. Departamento del Caquetá	Ejecutado	75 000
Asociación de Acuicultores del Caquetá ACUICA	Acuicola	PRONATTA	ACUICA	PRONATTA	Capacitación Tecnológica en el manejo del cultivo de peces dirigido a pequeños piscicultores vinculados a ACUICA	Ejecutado	30 000
Fundación Canaguaro	Agropecuario	PRONATTA	CANAGUARO	PRONATTA	Capacitación tecnológica en la producción de frutales promisorios de la amazonía, bajo el enfoque de sistemas agroforestales y en la transformación y comercialización de las frutas, dirigida a campesinos del municipio de Puerto Asis de partamento del Putumayo	ejecutado	32 000